الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور ـ خنشلة-

كلية الآداب واللغات
قسم: اللغة والادب العربي
شعبة: الدراسات اللغوية
التخصص: لسانيات عامة

الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة

بحث مقدم لقسم اللغة والأدب العربي لاستكمال مواد شهادة الماستر 2

إعداد الطالب: 0 عماري عمار
إشراف الدكتورة: 0 قري عالية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الاصلية	الصفة
قري عالية	أستاذ محاضر -ب-	عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا ومقررا
صورية جغبوب	أستاذ محاضر-أ-	عباس لغرور-خنشلة-	رئيسا
تريكي عبد الغني	أستاذ مساعد-أ-	عباس لغرور-خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـــــــــداء

إهداء

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا

تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

أهدي ثمرة جهدي إلى

"أنا"

شکر

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح،و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفتني بإشرافها على مذكرة بحثي الأستاذة الدكتورة " قري عالية" التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها بصبرها الكبير علي، ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم اللغة والادب العربي ؛ كما لا أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من لم يساعدني

ولو بكلمة أو جملة من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

خلق الله الإنسان علمه البيان وفطره سبحانه وتعالى باللغة وزوده بملكة اكتسابها، ولما كانت اللسانيات تدرس اللغة دراسة علمية منضبطة، فقد طورها كثيراً من العلماء والمفكرين والفلاسفة، حتى غدت علم العصر، فهي تدرس اللغة دراسة علمية بعيدا عن الانطباعات القيمية التي انتشرت في العصور السابقة، ولعل الاهتمام باللسانيات في العصر الحديث مردّه إلى رغبة الإنسان في تلمُّس أسرار اللغة والوقوف على تجلياتها، فهي قنطرتنا للتواصل والألسنة، وبها نعبّر عن أفكارنا وننسج مشاعرنا، وهي الوسيط في التبادل الكلامي. كانت ومازالت هي الشغل الشاغل للإنسان، فتراه دائب البحث في أعطافها ويستلهم معاشه منها، ويتوق إلى اقتناص أسرارها، لكن ظلت اللغة تتفلت؛ لأن جزءاً منها غامض ولم يتكشَّف بعد.

ان اللغة العربية من اشرف اللغات واعلاها مكانة بما نزل القران الكريم الذي زاد من رفعتها وانتشارها في العالم الاسلامي وغيره، حيث صارت لغة التواصل والحوار ولغة العلم والتفكير و مع تعدد لهجاتها وترادف ألفاظها إلا دليل على سمعتها حيث ترجمت اليها العلوم و الآداب المختلفة واصبحت لغة الحديث الرسمية في المحافل العامة ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي حظيت بها اللغة العربية فإنها نالت اهتمام الدارسين ابتداءا من أئمة النحو واللغة من امثال سيبويه وعبد القاهر

الجرجاني و غيرهم ممن بذلوا جهدا جهيدا في دراستها والتقعيد لها في مختلف مستوياتها الصوتية، التركيبية، الصرفية والدلالية.

ومن أهم ما نتحدث عنه في اللغة هو النحو، الذي يتناول الجملة العربية من حيث بنائها ودور كل لبنة من هذا البناء، وعلاقة عناصر بعضها ببعض، ومن هذا المنطلق فإن الجملة تعد من أهم فروع علم اللغة فهي المحور الأساسي الذي تبنى عليه القاعدة النحوية ويتم تطبيق الحكم الاعرابي عليها، وبالتالي جُعلت مفتاح الباب لكل دراسة عربية لغوية نحوية سواء عند القدماء مثل الجرجاني الذي استطاع أن يغوص في أغوارها وصولا الى اهتمام البحث اللساني الحديث الذي استلهم منه الغربيون نهضتهم اللغوية الحديثة حيث تجلت في المدرسة التوليدية التحويلية عند تشومسكي، فاخترت هذا البحث للمقارنة بين النحو العربي الذي يتجلى من خلال عبد القاهر الجرجاني في نظريته الموسومة بـ "نظرية النظم " وبين اللسانيات الحديثة اين تتجلى في قواعد التوليد والتحويل عند نعوم تشومسكي ، وقد عرجت على هذا من خلال البحث الذي بين أيدينا والموسوم بـ: " الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعصرة " وانطلاقا من هذا نطرح الاشكالية التالية:

1. ماذا نقصد بالجملة؟ وهل عرف الدرس النحوي العربي القديم هذا المصطلح؟

2. ما مدى صلة النحو العربي باللسانيات الحديثة ؟ وما نقاط التوافق و الإختلاف بينهما ؟

3. على ماذا ركزت اللسانيات الحديثة في تقسيم الجملة ؟

4. كيف درس الجرجاني الجملة؟ وهل هذه الدراسة تخدم الدرس اللساني الحديث؟

5. كيف درس تشومسكي الجملة؟ وهل اعتمد في دراسته للجملة على مآثر ديسوسير أو من الدرس العربي القديم؟

هذه الأسئلة نطرحها في مستهلّ بحثنا لاعتقادنا في أهميّتها في إثارة جوانب نظريّة إجرائيّة هي نتاج الجمع بين مسألتين هامّتين تبدوان في الظاهر على طرفي نقيض، لا من حيث الفارق الزمنيّ والمكانيّ، وإنما من حيث الخلفيّات المعرفيّة والاختيارات المنهجيّة أيضا.

ولعلّ ما يعمّق هذه البينيّة أو هذا البعد بين النحو من جهة واللسانيّات من جهة أخرى الصفتان الملازمتان لكلّ منهما، إذ الصفة الأولى المتعلّقة بالنحو ، ومثلما هو بيّن ، هي عبارة "العربيّ" ولا توحي هذه العبارة بالنحو الخاصّ المتعلّق باللغة العربيّة وحدها، وإنما توحي بالبعد التاريخيّ الذي يحيل على النحو القديم أيضا. وأما الصفة الثانية أي المتعلّقة باللسانيّات فهي لا توحي بالحداثة وحدها، وإنّما توحي بالتقابل بين النحو الغربيّ القديم واللسانيّات الحديثة.

هذه المقابلة بين الطرفين المذكورين ظلت قائمة في الأذهان، وذلك منذ عقود، بداية من تأسيس هذا المجال المعرفيّ المختصّ في بلاد الغرب أي اللسانيّات، وكأنّ لا نحو إلّا النحو القديم (سواء كان عربيّا أو غيره)، ولا لسانيّات إلا اللسانيّات الحديثة، وفي ظل الاجابة على الاشكالية وتحقيقا للأهداف المرجوة اعتمدت في بحثي هذا على خطى سابقة في مجال الدراسة منها مذكرة بعنوان الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة –مفهومها وبنيتا– لـ وداد ميهوبي، ومذكرة الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة– دراسة مقارنة، وقد قسمت بحثي الى مقدمة ومدخل معنون بـ " الكلام وما يتألف منه" وذلك من خلا تعاريف لمؤلفات الكلام ، و أما الفصل الأول فكان موسوما بـ "الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة " حيث تحدثت فيه عن تعريف الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين وأقسام الجملة، وعرَّضتُ على اشكالية بين النحاة في تحديد نوع الجملة هل هي اسمية ام فعلية.

الفصل الثاني كان موسوما بـ " الجملة بين الجرجاني و تشومسكي " والذي تعرضت فيه الى التعريف بالعالمين والدراسات التي عرضاها حول الجملة، خاتما هذا الفصل بعقد موازنة بين الجرجاني و تشومسكي عن الجملة ونقاط التلاقي بينهما ، ثم الخاتمة التي حصَّلت نتاج هذا العمل البحثي .

وما توفيقي إلا من الله عز وجل .

مدخل

المدخل
• الكلام وما يتألف منه
1
• الكلمة
2
• اللفظ
3
• الكلام
4
• الكلم
5
• الجملة
6
• الجملة والكلام والفائدة
7
• حد الجملة

قبل ان نبدأ الكلام عن الجملة وتأليفها تجدر الإشارة الى مجموعه من المصطلحات التي بدا بها النحويون كلام عن الكلام وما يتألف منه:

1-الكلمة:

يعرفها النحويون بانها قول مفرد ، اوهي اللفظ الموضوع بمعنى مفرد، فقولنا "الموضوع لمعنى" اخرج المهمل يزيد وقولنا "مفرد" اخرج الكلام فانه موضوع معنى غير مفرد .

نستطيع ان نقول ان الكلمة هي لفظ مفرد له معنى؛ اي انها ليست كلاما وقول ابن عقيل (ت769هـ)

"الموضوع لمعنى" يجعلنا نخرج المهمل من الكلمات التي هي بدون معنى.

قد تطلق الكلمة ويقصد بها الكلام وهذا على سبيل المجاز المرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء مثل قولنا: ألقى الخطيب كلمة، فالكلمة هنا ليست كلمة مفردة ولكن المقصود بها "خطبة".

2-اللفظ:

وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دلَّ على معنى ام لم يدل تحقيقا وتقديرا نحو: كجق.

3-الكلام:

هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

عبارة عن ما اجتمع فيه أمران هما: "اللفظ و الإفادة"

المراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

يقول ابن عقيل: "الكلام المصطلح عليه النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها".[1]

الكلام هو ما تألف من اسمين او من اسم وفعل أو هو الكلام المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى.

4-الكلم:

اسم جنس جمعي واحدة كلمة ويطلق على ثلاث كلمات فأكثر سواء كان مفيدا او لم يكن ، نحو:

- حضر محمد اليوم = كلام وكلم.
- إن حضر محمد = كلم وليس كلام .

5-الجملة:

الجملة مفرد الجمل، وهي مستوى من مستويات الأداء الكلامي الإنساني.

[1] بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، ص 16.

ومن العلماء المؤيدين للفظ الجملة عبد القاهر الجرجاني إذ يقول : " الجملة هي مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك :زيد قائم أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه فتكون أعمَّ من الكلام مطلقًا"

1. الجملة والكلام والفائدة :

إذا نظرنا فيما قاله (سيبويه) لم نجد لديه مصطلح (الجملة) إلاّ أنّنا نجده يمثّل لها فيما يستعمله من مصطلحات، وذلك عند كلامه عن المسند و المسند إليه و المبني (أي : الخبر لأنه يبنَى على المبتدأ (والمبني عليه) أي : المبتدأ لأنه يبنَى عليه الخبر) والكلام المستقيم والمحال.. وغير ذلك.

وقد ربط هذه المصطلحات بدلالاتها متناولا أنماط الجمل وأشكالها المختلفة . وفي مواضع أخرى من كتابه نجده يستعمل مصطلح (الكلام) للدلالة على الجملة . فالكلام المستغني عنده هو الذي يحسن السكوت عند انتهائه لأنه يستقلّ بلفظه و معناه ، وتتحقق منه الفائدة في تبليغ المخاطَب .و هذا دليل على أن مصطلح (الكلام) الذي استعمله سيبويه يقابل مصطلح (الجملة المفيدة).

وأمثلة سيبويه على الجملة المفيدة يمكن أن نوجزها فيما يأتي[1]:

- ✓ كان عبد الله ←غير مستغْنٍ ←ليس كلاما ←ليس جملة ←لأنه لا يحسن السكوت عليه.

1 ينظر، سيبويه، الكتاب، تحقق: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، ج1، ص 25-26.

- ✓ ضرِب عبد الله ←مستَغْنٍ ←كلام ←جملة مفيدة ←لأنه يحسن السكوت عليه.
- ✓ فيها عبد الله ←مستغْنٍ ←كلام ←جملة مفيدة ←لأنه يحسن السكوت عليه.
- ✓ هذا عبد الله ←مستغْنٍ ←كلام ←جملة مفيدة ←لأنه يحسن السكوت عليه.

فمصطلح (الكلام المستغني) يعني به سيبويه (الجملة المفيدة التامة) وبهذا يكون سيبويه قد تناول (الجملة) بمصطلح (الكلام) و استعمل مصطلح (الاستغناء) دليلاً على الفائدة و التمام[1].

وأما النحاة بعد سيبويه فقد اختلفوا في تحديد مفهوم الجملة والكلام إذ اعتبر بعضهم الجملة كلاماً ، كما يرى عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش وغيرهم .. وفرق آخرون بينهما على أن الكلام شرطه الإفادة بالقصد وليست الجملة كذلك ، مما يجعل الجملة أعم من الكلام ، والكلام أخص منها . فيكون – على هذا – كل كلام جملة وليس العكس.

وهذا ما نجده عند الرضي وابن هشام وغيرهما..

وسواء أكانت الجملة هي ما يحسن السكوت عليه ، أم كانت تشمل الفائدة وعدمها ، أم كان الكلام أخص منها.. أم غير ذلك مما قالوا .. فإن ذلك لا يعنينا ههنا ، لأنّنا نود أن نشير إلى تمييز آخر بينهما استنتجناه من واقع استعمالنا للّغة. وهو أن مصطلح الجملة مصطلح لفظي شكلي يتّصل بالجانب التركيبي الظاهر أكثر من اتصاله بالمعنى .

1 المصدر نفسه، ص26.

أما مصطلح الكلام فهو مصطلح معنوي يتّصل بالجانب الدلالي أكثر . فإذا قلنا: هذا كلام ، فإنّنا نوحي به إلى ما تتضمنه الكلمات من المعاني والأفكار والأغراض . أما إذا قلنا: هذه جملة، فإنّنا نشير بذلك إلى شكل الكلام ولفظه الظاهر لا إلى مضمونه.. وعلى هذا تكون الفائدة متصلة بالكلام لا بالجملة..

ولا ينبغي أن يفهم من كلامنا هذا أنّنا نزهد في المعنى. وإنّما أردنا أن نبين مجال استعمالنا لهذا المصطلح أو ذاك. فإذا قلنا : هذه جملة فعلية أو اسمية ، فإنّنا لا نريد بذلك أنها لا تحمل معنى ، وإنّما نريد أنها تركيب فعلي أو اسمي ، دون التركيز على ما تحمله من معنى . ولا يحسن أن نقول : هذا كلام اسمي وهذا كلام فعلي .. إلاّ إذا كنّا نعني بالكلام هنا الجملة. أما إذا قلنا : هذا الكلام مفيد ، فإننا نريد التركيز على المضمون ، والاهتمام بما تحمله الجملة أو الجمل من المعاني .. ولا يحسن أن نقول : هذه الجملة مفيدة .. إلاّ إذا كنّا نعني بالجملة هنا الكلام.

ونقول – بعبارة أخرى – إن مصطلح الجملة متعلق – من حيث الاستعمال اللغوي – بالبناء والشكل . أما مصطلح الكلام فهو متعلّق بالمضمون والدلالة . والكلام هو استعمال الجمل الاسمية والفعلية في التخاطب بتراكيبها وما تحمله من المعاني والدلالات.

وعلى هذا فإن الجملة قد تكون مفيدة وقد تنعدم فيها الفائدة ، لأن الجملة هي ظاهر الكلام

وشكله الخارجي أو لنقُلْ إنها تحتوي على الكلام .. ولقد أخطأ – على التحديد الذي ذكرنا.[1]

من زعم أن الجملة هي الكلام ذلك أنه يخلط – منهجياً – بين الشكل والمعنى أو بين البنية والدلالة ، ويجعل الاثنين بمنزلة الشيء الواحد . وهذا غير صحيح في الواقع. فهما متّصلان اتّصالاً قويا لكنّهما ليسا شيئاً واحداً.

7. حدُ الجملة:

1.1. تعريف الجملة لغةً واصطلاحًا

1.1.1. الجملة لغةً:

جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (ج.م.ل) الجملة واحدة لجمل ، والجملة جماعة الشيء: «جمعه عن تفرقه وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام إذا أرددته إلى الجملة.[2]

وقوله تعالي :« **لَوَ لاُ نّزَل عَلْيِه القرآن جمَلةَ واحَدة»[الفرقان،32]**

[1] لا نريد التعرض ههنا لآراء العلماء في الجملة، ولكننا سنكتفي بالإشارة ؛ فقد رأى بعضهم- مثل ابن جني والرضي وابن هشام- أن الجملة أعم من الكلام وهو أخص منها إذْ شرطه الإفادة ، أماّ الجملة فتشمل ما أفاد (كالجملة الفعلية والجملة الاسمية في حال الاستقلال) وما لم يفد (كجملة الصلة وجملة الجزاء) ورأى آخرون- كالزمخشري وابن يعيش - أن مصطلح الجملة مرادف للكلام .. وكما اختلفوا في حدها اختلفوا في عددها.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ج م ل،) دار صادر، بيروت، لبنان، ج1، ط3، 1994م، ص 203.

يقول ابن فارس (ت 395هـ): "(جمل): الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع وعِظَمُ الخَلْق، والآخر حُسنٌ، فالأول قولك: أجملتُ الشيء، وهذه جُملة الشيء، وأجملتُه حصَّلتُه، وقال الله تعالى :﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان: 32]، ويجوز أن يكون الجُمل من هذا لعِظَمِ خَلْقه.[1]

يتضح مما سبق أن الفعل (جمل) يأتي بمعنى تجميع شيءٍ مع شيءٍ، ويأتي بمعنى تحصيل حسابٍ أو إجماله، وقد يأتي بمعنى الحُسن والجمال، وما يخص الباحث هنا هو معنى التجميع والضم.

2.1.1. الجملة اصطلاحًا:

الجملة هي التركيب الذي يتكون من عدة ألفاظ تتضافر مع بعضها لتؤدي فائدة ما ، والجملة وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق.[2]

والجملة هي أصغر صورة من الكلام تدل على معنى أو الوحدة الكلامية، وعرفها ابن هشام (ت761هـ) في المغني: «الجملة هي عبارة عن فعل وفاعل (قام زيد)، والمبتدأ وخبره (زيد قائم) وما كان بمنزلة احدهما نحو: ضرب اللص، ظننته قائما».[1]

[1] معجم مقاييس اللغة؛ أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، تح عبد السلام محمد هارون، ج 1،1399 ه-1979م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 481.

[2] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997م، ص 204.

الجملة كذلك هي كلام مفيد مستقل، وذهبت جماعة من النحاة على أن الجملة والكلام مترادفين، فقد اعتبرها الزمخشري الكلام بعينه، واعتبر ابن هشام من هذا القول وهما، وإنها أعم من الكلام لأن الكلام يشترط فيه الإفادة والجملة قد تكون غير ذلك.[2]

والجملة نسيج لغوي تتشابك فيه بعض البني التركيبية التي تتعلق فيما بينها من أجل الإدلاء ببعض المفاهيم التي تتباعد دلالاتها بين القراءة الأولى والثانية والثالثة. والجملة كما عرفها **ماريو باي** بأّنها:

« عدد من الكلمات مرتَبة ترتيبا جراماتيكيا ونحويا مكونة بذلك وحدة جراماتيكية تامة ذات معنى، وهي تتابع من الكلمات، والمور فيمات التنغيمية ». [3]

وعرفَها أحد معاجم المصطلحات اللسانية بأنها «أكبر وحدة للتنظيم الجراماتيكي في هذا التنظيم تؤدي أقسام الكلام (الأسماء، الأفعال، الحروف) و (الفصائل الجراماتيكية)الكلمة وشبه الجملة بوظائفها.

استعمَل المبرد(ت 285هـ) الجملة في كتابه" المقتضب "في معرض حديثه عن الفاعل، قائلاً: "هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدالله، وجلس زيد، وإنما كان

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق، مازن المبارك ومحمد على حمد الله، ط 5،مؤسسة الصادق-بيروت،1378هـ ، ج2، ص 490.
[2] محمد سمير نجيب اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مطبعة أمزيان ، الجزائر ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص420.
[3] ماريو، باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط 8، عالم الكتب، القاهرة، ص 112-113 .

الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يَحسُن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد".[1]

فالمبرد يقصد بمصطلح الجملة: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وقد جعَل الفعل والفاعل نظيرين للمبتدأ والخبر .

يقول الدكتور أحمد محمد عبد الراضي: "ولم يكن قبل المبرد استعمال لمصطلح الجملة، بل أطلق سيبويه على رُكني الإسناد: المسند والمسند إليه، غير أن المبرد لم يُشر إلى ما أشار إليه سيبويه من العلاقة أو الرابطة بين رُكني الجملة – وهي علاقة الإسناد – وظل مفهوم الجملة يتردد في كتب النحو – مقصودًا به الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر – إلى أن جاء ابن جني (ت 392هـ)، فحدَّد مفهوم الجملة عن طريق المقابلة والمقارنة بينهما وبين عددٍ من المصطلحات الأخرى، وعلى رأسها مصطلحا الكلام والقول".[2]

وقد نَضِجَ مفهوم الجملة واستوى على سُوقه، وبلَغ أَوْجَ ازدهارِه – عند ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) في كتابَيْه : "الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فقد تعمَّق ابن هشام في فَهمها، وتوسَّع في بيان أقسامها، وحجمها وموقعها، وسار في الاتجاه الذي يُفرِّق بينها وبين الكلام، وانتقد تَسْوِيَةَ الزمخشري (ت538 هـ) وابن يعيش (ت 643هـ) بينها وبين الكلام، فذكر أنهما غير مترادفين... وقد

[1] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي للنشر والتوزيع- القاهرة، 1415 – 1994، ج1، ص8.

[2] أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، مكتبة الثقافة الدينية ، الفيوم ، مصر، ط1، 2008م، ص 33.

قسم الجملة إلى ثلاثة أنواع: فعلية واسمية وظرفية – وهي التي تبدأ بظرف أو جار ومجرور – وإلى صغرى وكبرى، وإلى ذات محل وغير ذات محل، وتابَعه على ذلك الشيخ خالد الأزهري(ت 905هـ)، والسيوطي (ت 911 هـ) .[1]

وقد قسَّم الزمخشري الجملة إلى أربعة أنواع أو أقسام؛ يقول: "والجملة على أربعة أضرب: فعليه واسمية، وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تُعطِه يَشكُرْك، وخالد في الدار".[2]

فالفعلية: ذهب أخوه

والاسمية: أبوه منطلق

والشرطية: إن تُعطِه يَشكُرْك

والظرفية: في الدار؛ أي: استقرَّ في الدار.

وقد تحدَّث الدكتور تمام حسان عن أركان الجملة، فقال: "للجملة عند النحاة ركنان: المسند إليه، والمسند، فأما في الجملة الاسمية، فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية، فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة

[1] المرجع السابق، بتصرف، ص 35-36.
[2] أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م، ص 44 .

لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين – مما تشتمل عليه الجملة – فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيبُ الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية".[1]

[1] تمام حسان، الأصول- دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب – القاهرة، 2000 م، ص 121.

الفصل الأول: الجملة في النحو العربي واللسانيات المعاصرة

الفصل الأول
• الجملة في النحو العربي
المبحث الأول
• الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين
المبحث الثاني
• تقسيم الجملة العربية
المبحث الثالث
• جدلية تحديد نوع الجملة

تمهيد:

لقد ظل البحث النحوي قرون طويلة يهتم بالكلمة المفردة دون ان يعير اهتماما يذكر لدراسة التراكيب والجمل ، على الرغم من العلاقة بين المعاني المعجمية والوظيفية داخل الجملة التي لا بدل لها من نظام يمكنها من تحقيق هذه العلاقة في ما بينها كي تؤدي في النهاية المعني والدلالة المطلوبين ، واساس هذه العلاقة هو التركيب النحوي؛ اذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة ؛ فدراسة النحو في اي لغة من اللغات تعتمد علي مستويين : مستوى المبنى ، ومستوى المعنى أو كما تسميه اللسانيات الحديثة مستوى الشكل ، ومستوى الوظيفة .

وبمرور الزمن حظيت الجملة ببعض الاهتمام من علماء النحو واللغة علي اختلاف مدارسهم ومناهجهم غير ان هذا الاهمام كان متواضعا ؛ حيث انهم لم يحددوا الصور الشكلية ، والمعاني الدلالية للجملة العربية تحديدا دقيقا ؛ ويرجع ذلك الى اهتمام النحويين القدماء بالجانب الشكلي للجملة من خلال نظرية العامل التي بنى عليها النحويون القدماء كثيرا من قواعدهم النحوية ، بل وكانت المعولة عليها في التحليل النحوي ، والتوجيه الاعرابي ، بينما نجدهم لا يولون دراسة المعنى الا قليلا .

وقد اختلفت اراء النحويين واللغويين في تناولهم للجملة ، وتحديد مفهومها ودلالتها ومكوناتها وحدودها ، فمنهم من جعلها مرادفة للكلام ، ومنهم من جعلها مختلفة عنه وان بينهما عموم وخصوص .

المبحث الأول: الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين

1. مفهوم الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين:

لقد بحث نحاة العرب القدماء الوحدة الأساسية للجملة وهي (الكلمة)، فقسموها إلى: اسم، فعل، حرف، ودرسوا هذه الأقسام دراسة شاملة، بعدها التفتوا إلى العلاقة التي تجمع الكلام لجملة أو المقارنة بينهما. وسيبويه من النحاة القدماء نجده لم يعرف الجملة، ولا وردت في كتابه وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي، وقد تردد في كتابه (الكتاب) ذكر مصطلح الكلام بمعان مختلفة، بمعنى الحديث، وبمعنى النثر، واللغة وبمعنى الجملة أيضا، وهو يعرف الجملة قائلا: " ألا ترى أنك لو قلت (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما، وكان حسن واستغنى في قولك (هذا عبد الله)" .

1.1. مفهوم الجملة عند النحاة القدماء:

لم يتناول سيبويه (ت180هـ) تعريف الجملة ولم يبسط الآراء فيها، حيث جاءت في معنى الكلام بدلالات مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الحديث والنثر واللغة والجملة أيضا ، وإذا تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة .[1]

لقد استطاع ابن جني(ت 392هـ) أن يستنبط تعريفا للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه حين قال: "واعلم أن «قلت» في كلامَ العرب إنما وقعت على أن يحكى بها وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا" ، ففَّرَق بين الكلام والقول، ثم قال في التمثيلُ نحو: "«قلتُ زيدٌ منطلقُ» ألا ترى أنه يحسُن أن تقول: (زيدٌ منطلق) فتمثيله بهذا يُعلُم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلا بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كانت حال

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة، بيروت،1988م، ص16.

القول عنده حال الكلام لمَّا قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الفانية عن غيرها".[1]

ونجد في كتابه كلمة الجملة مرة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع حيث يقول: "وليس شيئا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا ، لأن هذا موضع الجمل"، فالجملة عند سيبويه جزء من الكلام مستغن بنفسه، وأنها عنده تنتهي بالسكوت أو بإمكان انقطاع الكلام فهو يقول: "ألا ترى أنك لو قلت فيها عبد الله حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: «هذا عبد الله»".[2]

وهذا يعني أن «فيها عبد الله» و«هذا عبد الله» جملتان تامتان لا نحتاج فيهما إلى شيء نضيفه ويمكن أن ينقطع الكلام بعدهما. [3] وعلى العكس من ذلك فان «هذا» وحده ليس جملة، وكذلك «كان عبد الله» ليست جملة على حين أن «ضرب عبد الله» جملة، فالجملة إذن؛ في تصوره قطعة من الكلام مستغنيَة بنفسها يمكن السكوت أو انقطاع الكلام بعدها، [4] ولعلنا نجد أول من استخدم الجملة مصطلحا المبرد (ت28هـ) قال في المقتضب: "إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب".[5]

وقد استخدم مصطلح «الجمل المفيدة» تلميذه ابن السراج (ت 316هـ) فقال: "والجمل المفيدة على ضربين: «إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر»". [6]

ومما سبق نستطيع أن نميَز عند النحاة الخالفين من بعد اتجاهين في التمييز بين الجملة والكلام: أحدهما يرى أن الكلام غير الجملة والثاني يراه إياه.

[1] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1952م، ج1، ص 18-19.

[2] سيبويه، عمرو: الكتاب، ج 2، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977م، ص 77-78.

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص18.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص19.

5 أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة،1388هـ، ج1، ص146-147.

[6] ابن سراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف، 1973،ج 1، ص70.

أ- الاتجاه الأول:

- **القائلون بالترادف { الكلام = الجملة }**

فيمثله ابن جنيّ والرضي الأستر باذي (ت 686هـ) على خلاف بينهما فابن جني يرى أن الكلام جنس للجمل التوأم مفردها ومثناَها ومجموعها ، كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومثنَاها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواردة من الكلام.[1]

ويرى الر ضي الأستربادي أن هناك فرق بين الجملة والكلام، وأن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل والكلام الذي تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا، فكل كلام جملة ولا ينعكس.[2]

ولقد تابعّ ابن هشام الرضي في ذلك فاعتاد الكلام أعم من الجملة إذ شرطه الإفادة بخلافها، ودلل على ذلك بقوله: «ولهذا تسمعهم يقولون: «جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام».[3]

وابن مالك (ت570هـ) صاحب الألفية.

يقول ابن مالك في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم

واحدة كلمة والقول عم وكلمة بها الكلام قد يؤم[4]

وإذا عدنا إلى شرح **ابن عقيل** لألفية **ابن مالك** نجده يقول: "ولا يتر كب الكلام إلاّ من اسمين نحو: زيد قائم، أو فعل واسم، «كقام زيد » و كقول المصنف« استقم» ، فإنّه كلام

1 ينظر، ابن سراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف، 1973،ج 1، ص70.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص 34.

[3] ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك ومحمد على حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط 5، مؤسسة الصادق، بيروت، 1378هـ، ج2، ص 490.

[4] ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإمام مالك، باب الواد، (د.ط) ،2009م، ص06.

مر كب من فعل أمر وفاعل مستتر، تقدير استقم أنت، فاستغنى بالمثال في أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها فكأنه يقول: الكلام هو اللفظ المفيد كفائدة استقم"[1] ؛ ومما تقدم نلاحظ أن أنماط الجمل عند **ابن مالك** هي الاسمية والفعلية.

وفي دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن صالح الفوزان نجده يفسر هذين البيتين بما يلي : فيقول: " إن الكلام : هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، بحيث لا يبقى السامع منتظِرا لشيء آخر، ولا بّد في هذا الكلام من أمرين مًعا: التركيب من كلمتين أو أكثر والإفادةُ المستقلةُ".[2]

ب-الاتجاه الثاني:

- **القائلون بعدم الترادف {الكلام ≠ الجملة }**

فيمثله الزمخشري(ت538هـ) في المفصل، وابن يعيش(ت64هـ)، في شرح المفصل فالكلام عندهما جملة ولا فرق. يقول الزمخشري: «الكلام هو المركب من اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك أو فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة».[3]

ويقول ابن يعيش: « اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمي الجملة نحو: زيد أخوك، وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى».

وذهب ابن يعيش في شرح مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة فقال: « ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن جمل مفيدة، وهو جنس فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما

[1] محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، 2004م،ص 17.
[2] عبد الله بن صالح الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، (د.ط)، ج 5 ،(د.ت)، ص 23.
[3] الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجبل بيروت، ص20.

أن الكلمة جنس للمفردات» [1] ، وُيـعّرف ابن هشام الجملة بقوله: «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها».[2]

و يركز هذا التعريف على السكوت كعنصر أساسي يفصل بين الجمل وهذا المعنى هو الذي عول عليه الألسنيون المعاصرون، وفي تعريف آخر له يقول: «الكلام هو القول المفيد بالقصد».[3]

والمقصود بالمفيد هنا ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

ونجد أبو هلال العسكري الذي لم يكن اهتمامه منَصبّا على الجملة وإنما كان محصورا في الكلام يقول: «الكلام بحُسن سلاسته وسهولته وفصاحته وَتحَيّز لفظه، وإصابة معناه وجودة مطالعه، ولين مقاطعه، واستواء تقاسيمه وتعادل أطرافه وتشابه إعجازه ومواقفه ما أخبر عنها مع قلة ضرورته » .[4]

أما عبد القاهر الجرجانيّ فيرى أنّ الفصاحة في ألفاظ التراكيب وسمى تلك العلاقة «بالنُّظم» ، والنظم يقوم على معرفة النحو وما نشأ عنه، حيث يقول: « الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يبين نقصان كلام ورجحانه حتى يـعَرَض عليه، وهو المقياس الذي يـعَرُف به صحيح الكلام من سقيمه».[5]

[1] عيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، قدمه إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج1، ص 21.

[2] بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت ، 1979م، ص 11.

[3] بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ج2، ص 490.

[4] أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق محمد علي البخاري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار الفكر العربي،1975م،ص 134.

[5] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد رشيد رضا، ط 1، بيروت، 2001م، ص63.

2.1. مفهوم الجملة عند النحاة المحدثين:

أ. عند العرب

يمكن القول بأن النحاة المحدثين لم يتفقوا في تحديد المقاييس التي عن طريقها يمكن الوصول الي معنى الجملة ، ومعرفة حدودها ؛ وذلك لاختلاف فهمهم لها ، وربما كان سبب هذا الاختلاف هو انتماء هؤلاء اللغويين المحدثين الي المدارس ، والمذاهب اللغوية الغربية الحديثة وانطلاقا من ذلك فإن الأسس والقواعد اللغوية التي وضعها النحاة الأقدمين قد تغيرت مع تطور الدراسات اللغوية الحديثة ، فتعددت بذلك مفاهيم الجملة باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث ولهذا يمكن القول بأن هناك ثلاثة اتجاهات حديثة اتبعت في تحديد مفهوم الجملة هي [1]:

الاتجاه الأول : يرى ان الجملة تدل علي التركيب المفيد دون النظر الي قضية الإسناد

الاتجاه الثاني : يوكد دلالة الجملة علي التركيب الاسنادي دون مراعاة عنصر الفائدة .

الاتجاه الثالث : جمع هذا الاتجاهين بين الاتجاهين السابقين ؛ أي ضرورة توفر عنصري الفائدة والاسناد حتي يكتمل بناء الجملة ويتم معناها ودلالتها .

وقد حاول النحويون المحدثون ان يقدموا تعريفات للجملة تختلف باختلاف المذهب الذي ينتهجه هؤلاء الباحثون ، والملاحظ أن هذه التعريفات في معظمها لم تتفق علي تحديد مفهوم الجملة ، ومع ذلك يرى إبراهيم أنيس من ّأن الجملة في اقصر صورها : "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معني مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر ؛ فإذا سأل القاضي احد المتهمين قائلا : من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فأجاب : زيد ، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة "[2] ، فإبراهيم انيس يركز في تعبيره علي قضية استفادة المعني وكون الجملة كيانا مستقلا ، فيمكن ان يكون اللفظ المفرد جملة مدام أفاد معني

[1] علي أبو المكارم ، الجملة الاسمية، المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 2007 ، ص9 .

[2] ابرهيم انيس، من اسرار اللغة ، مكتبة الانجيلو المصرية ، ط4 ، 2010 ، ص236

يحسن السكوت عليه، وحذا حذوه عدد من الباحثين ؛ فلم يلتفتوا الي التركيب الاسنادي ، بل يكفي ان تفيد الجملة عندهم معني يحسن السكوت عليه ؛ أي يفي بغرض المتكلم ، ويكفي لإفهام المخاطب، ومن هؤلاء الباحثين : محمد حماسة عبد اللطيف الذي يعرف الجملة بقوله: " كل كلام تم به معنى يحسن السكوت هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة "[1] .

ويسير مهدي المخزومي علي خطى ابراهيم انيس في تعريفه للجملة فيقول :" والجملة في اقصر صورها هي اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، وليس لازما ان تحتوي العناصر المطلوبة كلها".[2]

ثم يعود فيعرف الجملة بشكل أخر بقوله : " الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى في أي لغة من اللغات ، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم الي اذن السامع "[3] ، كما ينظر رمضان عبد التواب الي الجملة علي انها الوحدة الكبرى لأية مجموعة كلامية مثل قولنا : محمد في البيت، وتتركب الجملة من وحدات اصغر منها وهي ما يطلق عليها الكلمات .[4]

وهناك من الباحثين المحدثين من قدم تعريفات للجملة متتبعا علي خطى الاقدمين وسائرا على نهجهم في تناولهم للجملة، ومن هؤلاء : عبد السلام هارون الذي حذا حذو النحات القدامى في الربط بين الجملة والكلام فيقول مفرقا بينهما : " والحق أن الكلام أخص من الجملة ، والجملة أعم منه "[5]، وبهذا فهو يعرف الجملة بقوله : " هي القول المركب أفاد أم لم يفد، قصد لذاته، أم لم يقصد، وسواء أكانت مركب من فعل وفاعل ام من مبتدأ وخبر، أم مما نزل منزلتهما كالفعل، والنائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر "[6] ،والأمر نفسه عند عبده الراجحي؛ اذ يقول :" والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أول

[1] محمد حماس عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للنشر والتوزيع والاعلام، القاهرة، 2000 ، ص22

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ،ط2 ، 1986 ، ص33

[3] المرجع السابق ،ص31

[4] رمضان عبد التواب ، المدخل الي علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ص65

[5] عبد السلام محمد هارون، الاساليب الانشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط5 ، 2001 ،ص25

[6] المصدر السابق ، ص25.

أكثر، وله معني مفيد مستقل"[1] ، ويرى خليل عمايرة ان الجملة هي : "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسميه الجملة التوليدية أو المنتجة بشرط أن تسير علي نمط من انماط البناء الجملي في اللغة العربية ".[2]

إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فإنَ شرط الكلامُ الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناده، سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة.

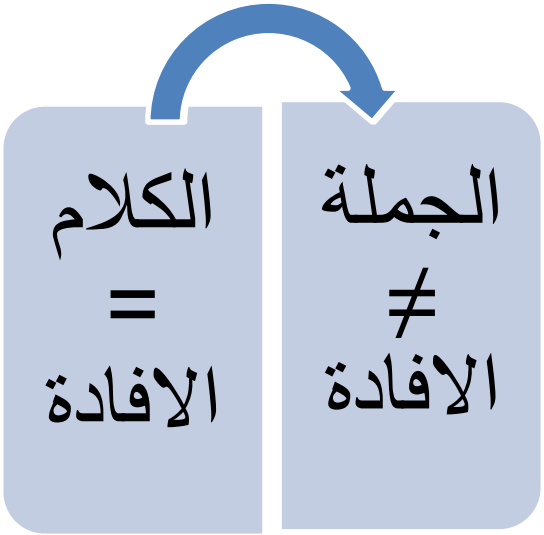

1.2.1. الجملة عند ابراهيم انيس

يركز ابراهيم انيس علي ان نتلمس معالم الجملة من استعمالات المتكلمين بها ويحذر من اقحام المفاهيم المنطقية في دراسة الجملة فيقول : " فالجملة اصطلاح لغوي يجدر ان نستقل به عن المنطق العقلي العام ، وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في

[1] عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط2 ، 2000 ، ص85.

[2] خليل أحمد عمايرة ،في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ، 1984 ، ص34 .

لغة البيئة " [1] وذلك لأن اللغة في حركتها تتميز بالمرونة ولا تعرف الجمود ، وصرامة المنطق لا تواكب هذه الحركة المستمرة .

ويعرف الجملة بقوله : " ان الجملة في اقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين : " من كان معك وقت الجريمة " فأجاب : "زيد " فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره " [2] وصاحب هذا التعريف لم يخرج عما رأيناه سابقا عند القدماء من اشترط الافادة والاستقلال في كلامهم عن الجملة خاصة من سوى منهم بين المصطلحين (الجملة والكلام) وقد رأينا ثناء بعض المحدثين عليهم في اختيارهم هذا ،ذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحي والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي في ذهن الجماعة اللغوية ، الا ان هناك تلميحا الي عدم تكلف تقدير الجزء المحذوف من الجملة ، وانما ينبغي النظر الي الجملة كما صدرت عن صاحبها ووصفها كما هي ، ويبدو ذلك جليا في قوله : " أقل قدر من الكلام " وفي قوله فإذا أجاب المتهم " زيد " فقد نطق بكلام مفيد في أقصر صوره .

2.2.1. الجملة عند مهدي المخزومي

يقف مهدي المخزومي موقف المنتقد لآراء القدماء ويرى أن طبقات النحويين الذين جاءوا بعد الفراء والخليل لم يدركوا موضوع دراستهم ولم يعرفوا حدود تخصصهم ففاتهم كثير من الأصول التي هي صلب الدراسة كما يرى "المخزومي" أنهم اعتمدوا علي ما شغفوا به من فكرة العامل وقصروا علي ما كانوا يلاحظون من تأثير بعض الكلمات في بعض ، وذلك لا يمثل الا جانبا من جوانب الدرس النحوي الحق [3] ...

أما الدرس النحوي كما ينبغي أن كون في رأيه ، أنما يعالج موضوعين مهمين لا ينبغي أن يفرط الدارسون في واحد منهما لأنهما يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها .

[1] أنظر : مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 1 ، 1964 ، ص21 .
[2] أنظر : مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ط 1 ، 1997 ، ص3 .
[3] ينظر : مهدي المخزومي ، النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 28 .

الموضوع الأول : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها ، ومن حيث أجزاؤها ومن حيث ما يطرأ علي أجزائها أثناء التأليف من تقديم وتأخير وإظهار وإضمار .

الموضوع الثاني : ما يعرض من جملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته ، والاستفهام وأدواته الي غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات التي تمليها علي المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول [1] .أما الجملة فهو يعرفها كما يلي : " هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت تألفت أجزاؤها في ذهنه ، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم الي ذهن السامع ، والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصبح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر هي : المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه ، المسند الذي يبنى علي المسند إليه "[2] ، كما أنه يأخذ بتعريف ابراهيم أنيس السابق للجملة : " ان الجملة في اقصر صورها هي اقل قدرا من الكلام يفيد السامع معنى مستقل بنفسه " ، ويرى ايضا رأيه في ضرورة النظر الي الجملة كما هي ، فقد تخلوا الجملة حسب رأيه من المسند اليه لفظا أو من المسند لوضوحه وسهوله تقديره كخلوها من المسند اليه في قول المستهل : " الهلال والله " ، ومن المسند في قول عمر : " لولا علي لهلك عمر " .

3.2.1. الجملة عند عباس حسن

يرى عباس حسن رأي بعض القدماء في تعريفهم للجملة وجعلها رديفا للكلام فيقول : " الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل "، ويقرر أن الجملة الخبرية اذا وقعت صلة الموصول أو نعتا أو حالا أو تابعة لشيء اخر كجملة الشرط لا جوابه

[1] المرجع السابق : ص 17 .
[2] المرجع السابق : ص32 .

فإنها لا تسمى جملة اذ لا يكون فيها الكلام مستقل بالسلب أو الايجاب تنفرد به ،ويقتصر عليها وحدها بل هي كذلك لا تسمى كلاما ولا جملة من باب أولى . [1]

فعباس حسن ينص على ان يكون للجملة كيان مستقل معنوي .

فإذا كان المركب الاسنادي من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر يمثل عنصرا في تركيب لغوي أطول ، لا يسمى جملة . وهذا التعريف للجملة يطابق تعريف "بلومفيلد " (Bloomfield) ، إذ يعرف الجملة بأنها الشكل اللغوي المستقل الذي لا يكون متضمنا في تركيب نحوي أو شكل لغوي أطول [2] .ولكن بما تسمى هذه المركبات ؟ تسمى جملا بإعتبار ما كانت عليه من قبل أن تقع في هذه المواقع أو تسمى قولا كما يفهم من كلام ابن جني السابق ، لم يذكر عباس حسن اصطلاحا لهذه المركبات الاسنادية في هذه الحال[3].

4.2.1. الجملة عند عبد الرحمن أيوب

يدعوا عبد الرحمن أيوب الي تناول الجملة من مختلف مكوناتها من حيث هي ألفاظ متآلفة وعدد من النماذج التركيبية ونماذج من النغم وأخرى من النبر فيقول : " الجملة ليست مجموعة من الكلمات بل هي الى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة ، ففي الجملة الواحدة مثل : هل قال ؟ نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم وهو (نغم متوسط + نبر شديد) وتصنيف هذا العدد من النماذج المجتمعة بالإضافة الي النطق بالكلمات هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه . وكلمة (محمد) يصح ان تنطق بحيث تفيد النداء ، كما يصح أن تنطق بشكل أخر يفيد الإخبار والتعجب والاستفهام ، والفرق بينهما في حالة اخرى ينحصر في الفرق بين نماذج

[1] ينظر : عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، ط 6 ، ج1 ، ص15 .

[2] L.bloomfield : language , p 170 ،نقلا عن : نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود احمد نحلة،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991م، ص15 .

[3] ينظر : الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، ص 30 .

النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها . ولابد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من انواع الجمل "[1] .

ويدعو عبد الرحمن أيوب في هذا المقام الي تحديد دلالة الجملة هل يقصد بها الحدث اللغوي أو النموذج التركيبي الذي يأتي علي مماثلة الأحداث اللغوية ، ويرى أنه من المهم التفريق بين هاذين الأمرين تفريقا كاملا حتي لا يحدث تخبط بين المثال والواقع اذ ان علم النحو هو علم النماذج التركيبية ، وجميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة أي للحدث اللغوي ، وهي بهذا لا تصل بعلم النحو بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعنى الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية ، والنماذج التركيبية من ناحية أخري ، ونشير ها هنا الى ان عبد الرحمن أيوب لا يشترط الاسناد كمقوم من مقومات الجملة وهو لذلك يقسم الجملة الي اسنادية وغير اسنادية ، وتبدوا هذه النظرة الى الجملة المتوازنة حيث انها تنظر الى الجملة من زواياها المتعددة ، الا اننا نتساءل هنا لم فصل الدكتور بين علم النحو وعلم المعاني ، اللذين نرى انهما شيء واحد وهو الأمر الذي عمل عبد القاهر الجرجاني علي ترسيخه في كتابه " دلائل الاعجاز"[2] ،وكذلك فعل نحاتنا المحدثون مثل تمام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " .

هذا ما أمكن تلخيصه من أراء حول مفهوم الجملة ، وقد رأينا أن معظمها يستند الى شرطي الاستقلال والافادة ويعرف الجملة بأنها كل كلام مستقل بنفسه ، ويؤدي معنى كاملا ، وهو التعريف الذي ظل يتردد منذ عصر سيبويه الى عصرنا هذا.

بيد أننا نلمح بعض الاختلافات اذا كان الكلام عن الاسناد ، فمنهم من يراه شرطا أساسيا في تركيب الجملة ومنهم من يكتفي بأحد ركنيه ، ومنهم من يرى أنه ليس ضروريا وأن هناك جملا غير اسنادية وقد تم ذلك ذلك في مواضعه بما أغنى عن اعادة ذكره .

[1] عبد الرحمن أيوب ، دراسة نقدية في النحو العربي ، ص 126 .

[2] ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، تحقيق محمد رشيد رضا ، المؤسسة الوطنية ، الجزائر ، ط 1 ، 1991 ، ص 94 .

ب. عند الغرب

ليس بالأمر اليسير الوقوف على تعريف موحد للجملة عند اللغويين الغربيين؛ لان حدود الجملة وابعادها تختلف باختلاف المدارس اللسانية، وتتباين بتباين الباحثين انفسهم؛ وذلك انطلاقا من ان الجملة كما يرى بعض الباحثين هي عبارة عن تركيب معقد كما يرى بعض الباحثين هي عباره عن تركيب المعقد متعدد المستويات وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة[1] وقد اشار دي بوجراند الى هذا المعنى بقوله: " لقد اعتمدت دراسة التركيب اللغوي جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة ومن المقلق ان هذا التركيب الاساسي قد احاط به الغموض وتباين صور التعريف في وقتنا الحاضر " [2]

وترجع فكره بداية تحليل الجملة عند الغربيين الجهود النحوية كثيره في القرن التاسع عشر وتقول النظريات اللسانية بتحليل اللغة على انها مجموعه من الجمل تشتمل على شكل صوتي وتعبير دلالي قواعد اللغة والتواصل بين الصوت والدلالة في الجملة كما ان هذه النظريات تعد الجملة وحدة لغوية قابلة للوصف النحوي تتحلل من زاويه واحده وهي كونها تركيبا نحويا مجردا .

وفيما يلي بعض التعريفات التي وضعها علماء اللسانيات في تعريف الجملة :

ينظر **الفريد دي سوسير** رائد البنيوية الى الجمل على انها تتابع من الرموز وان كل رمز يسهم بشيء من المعنى لهذا كل رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وما بعده ولم يأتي دي سوسير بشيء في حديثه عن نظام الجملة اللغوية ونسقها عما هو موجود في العربية وان اخترع نظام العلاقات اللغوية القائمة على محورين احدهما استبدال والاخر تركيبي وبهما تكتسب كل كلمة قيمتها ودلالاتها من نظام وضعها في اطارهما وعلاقاتهما .

[1] دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ، فيكتور خراكوفسكي ، ترجمة جعفر دك الباب ، مطابع مؤسسة الوحدة ، بيروت ،ص24

[2] النص والخطاب والاجراء ، روبيرت ديبوغراند ، ترجمة تمام حسان ، علم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، 2007 ، ص88 .

يعرف **ماريو باي** الجملة انها " تتابع من الكلمات و المورفيمات التنغيمية "[1]

وبملاحظه هذا التعريف نجد ان صاحبه يركز على الجانب الصوتي في الجملة دون التعرض الى تركيبها العلاقة بين مفرداتها اما بلومفيلد ومن معه من السلوكيين ينظرون الى الجملة على انها شكل لغوي المستقل لا يدخلوا عن طريق تركيب نحوي في شكل لغوي اكبر منه في الجملة عندهم اصغر شكل لغوي لا يحتاج الى غيره وبذلك يتبين لنا المنهج الذي اتبعه هؤلاء اللغويون في تحليل الجملة ويدعى التحليل الى المكونات المباشرة وهو لا يقف عند حدود الالفاظ المكونة للجملة فقط بل يتعداه الى اصغر عناصرها دون اي اهتمام بالمعنى لكن هذا المنهج لم يدم طويلا وجاء عالم اللغة الامريكي نعوم تشومسكي الذي ربط بين الشكل والمضمون وبين انه لفهم جمله ما ينبغي ان تكون لنا معارف تتعدى مجرد التحليل اللغوي لها فلابد ايضا من معرفه مرجعيه ودلاله المورفيمات او الكلمات التي تؤلف تلك الجملة ، ولذلك فقد رأى تشومسكي ان البنيوية التي قامت على يد ديسوسير غير قادره على شرح العلاقات التي يمكن ان تقوم بين مختلف الجمل فقد تشترك جملتان في الشكل غير انهما تختلفان في المعنى اختلافا كبيرا .

المبحث الثاني: تقسيم الجملة العربية

1. تنقسم الجملة عند نُحاة العربية إلى:

- ✓ جملة خبريَّة: ما يحتمل التصديق و التكذيب او لا وهذا احتماله الخبر، نحو: قام زيد، ما قام زيد.
- ✓ جملة إنشائيَّة: أن يتأخَّر وجودُ معناه – الخبر- عن وجود لفظه أو يقترنا، إن اقترنا فهو الإنشاء. كقول أعرابي لعبده: أنت حر.
- ✓ جملة طلبية: [1] أن يتأخَّر وجودُ معناه – الخبر- عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخر فهو الطلب . كقول أعرابي لعبده: أنت حر.

[1] أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة وتعليق ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 8 ، 1998 ، ص112 .

* اختار ابنُ هشام أن يكون الكلامُ خبرًا وإنشاءً فقط، فأدخل الطلب في الإنشاء.[2]

2. أقسام الجملة من حيث درجة التعقيد:

جعل النحاة الجملة العربية في تقسيمها لا تخرج عن نوعين اثنين هما الجملة البسيطة، والجملة المركبة:

1.2. الجملة البسيطة:

فهي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة، سواء اشتملت على متعلَّقات بعنصرْي الإسناد الاثنين" المْسنَد والمُسنَد إليه أو بأحدهما، أو لم تشمل.[3]

- ❖ اسم + اسم، مثل: زيد رجل.
- ❖ اسم + وصف، مثل: زيد قائم.
- ❖ اسم + جار و مجرور، أو ظرف، مثل: زيد في البيت، أو أمام البيت.

2.2. الجملة المركبة:

وهي التي تتضمن علاقْتي إسناد اثنين فأكثر، سواء اشتملت على متعلّقات بعناصر الإسناد، أو لم تشمل. ومن المعلوم أن تقسيم النحاة للجمل العربية إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب هو تقسيم يقوم على الناحية اللفظية البحتة وليس على أساس المعنى أو الناحية التركيبية.[4]

- ❖ فعل + فاعل. نحو: قال تعالى : " تتقلب فيه القلوب والابصار" (النور/36)
- ❖ فعل + فاعل + مفعول به. نحو: زارَ الطالبُ العالمَ
- ❖ فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان. نحو: ظنَ الطالبُ المناقشةَ سهلةً

---

[1] ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م، ص 32.

[2] المرجع نفسه.

[3] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، دار نوبار للطباعة ، الطبعة الأولى ، 1997م، ص 205.

[4] المرجع نفسه، ص 206.

- ❖ فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + مفعول به ثالث. نحو: اخبرَ سعيدٌ الناسَ الخبرَ صحيحاً.
- ❖ فعل + فاعل + مفعول به + جار أو مجرور (أو ظرف). نحو: يظن البخيل السعادة في جمع المال .

فعل + فاعل + جار أو مجرور (أو ظرف). نحو: يسهر الناس في ليالي الصيف

- **أقسام الجملة من حيث الجنس:**

أ- **الجملة الاسمية :** وهي التي وقع في صدرها اسم، **نحو:** خالد شجاع، هيهات العتيق، وقائم الرجلان عند من أجاز ذلك وهو الأخفش والكوفيون.

ب- **الجملة الفعلية:** وهي التي وقع في صدرها فعل، **نحو:** صام محمد، وسرق الثوب، وظننته واقفا، ويصوم محمد.

ج- **الجملة الظرفية**: وهي التي وقع في صدرها ظرف، أو جار ومجرور، **نحو:** " أعندك خالد؟ " ، و" أفي المدرسة خالد" ، إذا قدرت خالدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما فهذا القسم نطلق عليه شبه الجملة.[1]

- **ويقسم النحاة الجملة إلى ثلاثة أنواع:**

أ- **الجملة الأصلية:** وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، أي على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر، أو تقتصر على الفعل مع فاعله أو ما ينوب عن الفعل.

ب- **الجملة الكبرى**: وهي ما تركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية نحو: "الزهر رائحته طبية، أو الزهر طابت رائحته".

ت- **الجملة الصغرى:** وهي الجملة الفعلية أو الاسمية إذا وقعت إحداهما خبرا لمبتدأ . وهي كذلك الجملة المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر عنها.[1]

[1] ينظر مجدي حسين، الجملة الاسمية، ص 212.

- **وهناك من يقسم الجملة العربية إلى قسمين وهما**: الجملة الاسمية والجملة الفعلية فإذا كانت مبدوءه بفعل غير ناقص فهي جملة فعلية فمثلا: " كان زيد قائما" ليست جملة فعلية لأنها لا تدل على حدث قام به فاعل، وإنما هي جملة أسمية دخل عليها فعل ناسخ ناقص، ومثلا "كتابا قرأت" ليست جملة اسمية بالرغم من أنها تبدأ باسم لكنها لا تبدأ به بدأ أصيلا فكلمة (كتابا) مفعول به وحقه التأخير عن فعله وإنما تقدم لغرض بلاغي ومعنى ذلك أن بدء الجملة به بدء عارض وإذن فهي جملة فعلية.

وللجملة ركنان أساسيان يربط بينهما الإسناد وهو من أهم المصطلحات النحوية، فالخبر يسند إلى المبتدأ والفعل يسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل، أي أن الخبر والفعل مسند و المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه.[2]

قسم النحاة كذلك الجملة إلى ثلاثة أنواع، وهي: (الجملة الاسمية، الجملة الشرطية، الجملة الفعلية). فالجملة الاسمية والفعلية فقد عرفناهما سابقا. أمّا بالنسبة للجملة الشرطية فمن المعلوم أن النحاة قَّسموا اللسان العربي إلى جملتين أساسيتين فقط وهما: جملة الفعل والفاعل وجملة المبتدأ والخبر نظرا لتحقق عنصر الإسناد فيهما، لكن هناك جملة أخرى في اللسان العربي تحقق فيها عنصر الإسناد وهي جملة الشرط والشرط هو اقتران أمر بآخر بحيث لا يتحقق الثاني إلا بتحقق الأول مع وجود أداة الشرط نقول:

"إن اجتهدتم لأُنجَحنُّكم " فتحقق النجاح مشروط بالاجتهاد، وجملة الشرط نوعان:

النوع الأول: وهي جملة الشرط الجازمة وتتحقق بوجود أدواتها وهي الحرفانْ (إنْ ، إذَما) الأسماءَ (مْنَ ، مَا، مْهَمَا، متَى ، أنّى، أْينَما، حيثُما، أي، كيفما).

النوع الثاني: وهو الشرط غير الجازم حيث أن هناك أدوات يأتي بعدها فعلان أي جملتان الواحدة مرتبة على الأخرى بوجود أداة شرط ولكنها لم تجزم فعلي الشرط، ويأتي بأدوات هي: "كيفما ، إذا ، لْو، لْوَلا، لْوَما ، إما " يأتي بعد هذه الأدوات شرط وجواب شرط، وليس للشرط محل من الأعراب إلا بعد "إذا" فجملة فعل الشرط بعدها في محل جر بالإضافة.

[1] ينظر: عباس حسن ، النحو الوافي ، ج1، ص 16-17.

[2] ينظر: عبده الراجحي. التطبيق النحوي.ط 1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1999م، ص 17.

وكثير من النحاة اعتبر أن الجملة الشرطية هي الجملة الفعلية وإذا كان صدرها حرف الشرط واسمية إذا كان صدرها اسم شرط لكن الحقيقة أن الجملة الشرطية مستقلة عن الجملة الاسمية والفعلية ونجد ابن يعيش في ذلك يقول: فهذه الجملة وأن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو "قام زيد" إلا أنّه لمَا دخل هنا حرف شرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء"[1] حتى صارتا كالجملة الواحدة. وعند مراعاة الناحية المعنوية نجد أن فعل الشرط هو المسند النحوي، وأن جواب الشرط هو المسند إليه النحوي، فاقتران فعل الشرط مع جوابه يؤديان إلى تحقيق عملية الإسناد في النحو والبلاغة ومن هنا يعد الشرط جملة ثالثة في اللسان العربي وإن كانت تحتوي هذه الجملة على ركنين أساسين وهما المسند (جملة فعل الشرط) والمسند إليه (جملة جواب الشرط).[2]

2. تقسيم الجملة العربية عند القدماء والمحدثين

1.2. تقسيم الجملة العربية عند القدماء

أ. الرؤيةُ التّركيبيةُ قديماً

تناول القدماء أنواع الجمل من ثلاثة منطلقات:

أ.1. المنطلق الأول: منطلق وظيفي عام

وعلى وفقه قسم القدماء الكلام إلى خبر وإنشاء، وزاد بعضهم إلى هذه الأنواع حتّى وصل بها إلى ستة عشرة [3] ،لكن المعول عليه في أقسام الكلام لدى أكثر النّحاة الخبر،

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ص88.

[2] صالح بلعيد، النحو الوظيفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص45.

3 عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ج1، 1418هـ-1998م، ص48.

والإنشاء ؛ لأن جميع الأقسام الأخرى الّتي زادها بعض العلماء ترجع إليهما،[1] ولذا قالوا في تقسيمهم للجمل: " الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، وقد عرف النّحويون الإسناد بأنّه ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء والإخبار".[2]

أ.2. المنطلق الثّاني: منطلق تركيبي

اعتمد فيه النّحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات فإن بدأت بفعل سميت " جملة فعلية "، وإن بدأت باسم سميت " جملة اسمية "، وإن بدأت بظرف فهي " ظرفية "، وإن بدأت بأداة شرط فهي " شرطية "،[3] وهذا حاصل قول أبي علي الفارسي ت 377هـ.

وأما الجملةُ الّتي تكون خبراً، فعلى أربعة أضرب:

الأول :أن تكون جملةً مركّبةً من فعلٍ وفاعلٍ. نحو: جاءَ الطالبُ.

والثّاني :أن تكون مركّبةً من ابتداء وخبر. نحو: الجامعةُ جميلةٌ

والثّالث :أن تكون شرطاً وجزاء . نحو: إن احسنتم أحسنتم لأنفسكم

والرابع :أن تكونً ظرفا.[4] نحو: والله أعلم حيث يجعل رسالاته

وتابع الفارسي على هذا التّقسيم كلّ من عبد القاهر الجرجاني، والزمخشري. والجمل على وفق هذا المنطلق ثلاثة عند ابن هشام الّذي قال: " انقسام الجمل إلى اسمية وفعلية، وظرفية، فالاسمية، هي الّتي صدرها اسم، ك: زيد قائم وهيهات العقيق، وقائم

1 عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين أبو محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد أبو فضل عاشور، دار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان، 1422هـ-2001م، ص21.

2 محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ج1، 1417هـ-1966م، ص18.

3 الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقق علي جابر المنصوري، مطبعة بغداد، ط2، 1982م، ص82.

4 عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ط1،دار الرشيد للنشر – بغداد، 1982م، ص273.

الزيدان، عند من جوزه وهو **الأخفش** (ت 215 هـ) والكوفيون، والفعلية هي الّتي صدرها فعل، ك: قَام زيد ،وضرِب اللِّص ،وكَان زيد قَائِماً، وظَنَنْتُه قَائِماً، ويقولُ زيد، وقُم. والظّرفية المصدرة بظرف أوجار أو مجرور، نحو: أعندك زيد ؟، أو في الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلاً بالظّرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بها، وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشّرطية، والصواب أنّها من قبيل الفعلية.[1]

والشّائع عند النّحويين أن الجملة نوعان: اسمية وفعلية، وهذا ثابت حتّى عند من رأى أنّها أكثر من ذلك، كقول الجرجاني: " فالكلام لا يخلو من جملتين: أحدهما: اسمية كقولك: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر و الثانية: فعلية كقولك: خرج زيد وتسمى جملة من فعل وفاعل".[2]

ويرى الجرجاني أن الجمل الخبرية تنقسم إلى أربعة أضرب، كما ذكر آنفا، ويرى أنها في الأصل اثنان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر. وقد أدرك القدماء أن هذا التّقسيم الثّنائي، أو الثّلاثي، أو الرباعي، لم يكن وافياً كلّ الوفاء للدرس النّحوي، فامتد نظر بعضهم إلى نطاق أوسع، ففسم الجملة في التّقسيم السابق إلى الجملة الصغرى، والجملة الكبرى، قال ابن هشام: الكبرى هي الاسمية الّتي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه ،وزيد أبوه قائم .

الجملة الصغرى: هي المبنية على المبتدأ والخبر، ك: الجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى، وصغرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلقٌ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلقٌ صغرى لا غير ؛ لأنّها خبر، وأبوه غلامه منطلقٌ كبرى، باعتبار غلامه منطلقٌ، وصغرى باعتبار جملة الكلام.[3]

1 ابن هشام ،مغني اللّبيب، ج2، ص376.

[2] عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،ص277.

[3] ابن هشام ،مغني اللّبيب، ج2، ص381.

الجملة الكبرى: عند ابن **هشام**، هي المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما: مبتدأ أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثانٍ لفعلٍ ناسخٍ، نحو: سواء علي أي شيء فعلت، سواء علينا أي كتاب قرأت، تبين لي كم صبرتم، بدا لي أنّك صادقٌ، الفضل خيره واسع، وقوله تعالى: :[إِن اللهَ يحب التَّوابِين]البقرة / 222. الجريح يستغيث، لسانك إن تحفظه يحفظك، باتَ الطفلُ يلعب ،ما يزالُ العلم في طلبه خير .

أما الصغرى، فهي الّتي تكون جزءاً متمماً للجملة الكبرى، أي مبتدأ فيها، أو فاعلاً، أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً، ومنها الجمل الثّواني في الجمل الكبرى المتقدمة الذّكر. ولم يكتف ابن هشام بتقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى، فقسم الجملة الكبرى على قسمين: جملة ذات وجه واحد، وجملة ذات وجهين.

وذكر أن الجملة الكبرى ذات الوجهين، هي: اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: زيد يقوم أبوه، أو فعلية الصدر اسمية العجز، نحو: ظننتُ زيداً أبوه قائم . وذات الوجه الواحد، هي: ما كانت اسمية الصدر والعجز، نحو: زيد أبوه قائم، أو فعلية الصدر والعجز، نحو: ظننتُ زيداً يقوم أبوه.[1]

أ.3. المنطلق الثّالث : منطلق موقعي

على وفقه قسم النّحاة الجمل إلى قسمين:

أ. جمل لها محل من الإعراب:
ب. جمل ليس لها محل من الإعراب: .[2]

[1] المصدر السابق، ابن هشام ،مغني اللّبيب، ج2، ص382.
[2] المصدر نفسه، ص383-384.

2.2. تقسيم الجملة العربية عند المحدثين

1.2.2 الرؤيةُ التّركيبيةُ الحديثةُ

تلقّف المحدثون تقسيمات القدماء للجملة مع شيء من الزيادة، والاستدراك وما يأتي بعض تقسيمات المحدثين للجملة:

أ- محمد إبراهيم مصطفى عبادة[1] :

نظر إلى التّركيب الداخلي للجملة وقسمها إلى:

1. **الجملة البسيطة**: وهي الّتي تتكون من مركب إسنادي واحد خالٍ من التّعليق، **مثل:** الشّمس طالعة.

2. **الجملة الممتدة**: وهي الّتي تتكون من مركّب إسنادي واحد معلّق بعنصريه أو بأحدهما بعض المفردات، **مثل**: الشّمس طالعة بين السحاب.

3. **الجمل المزدوجة**، أو المتعددة، وهي الّتي تتكون من مركبين إسناديين أو أكثر وكلّ منهما قائم بنفسه، وليس أحدهما معتمداً على الآخر، ولا يربطهما إلاّ العطف، مثل: حضر محمد وغاب علي.[2]

4. **الجملة المركّبة**، وهي الّتي تتركب من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر، ومتوقف عليه، وأحدهما يكون فكرة مستقلّة، والثّاني يؤّدي فكرة غير كاملة، ولا مستقلة ولا معنى له إلاّ بالمركّب الآخر، وتتّخذ هذه الجمل صوراً عدة هي :

أ. علاقة التّأكيد بالقسم، مثل: أُقسم بالله لأجتهدن، فصدر الجملة: أُقسم بالله مركّب فعلي، وعجزها لاجتهدن، مركب فعلي.

[1] محمد ابراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار المعارف الاسكندرية، 1988م، ص 152.

[2] المرجع نفسه، ص 153-155.

ب. علاقة شرطية أو ما في معناه، وهو يتكّون من مركبين إسناديين أحدهما معتمد على الآخر، مثل إن تجتهد تنجح، فصدر الجملة: إن تجتهد، وهو أيضا مركب فعلي، وعجزها: تنجح، وهو مركب فعلي، وكلاهما مرتبط بالآخر.

ج. علاقة توقيتية أو مكانية، وتكون بين مركبين أحدهما مركّب ظرفي مكون من ظرف، ومركّب اسنادي، أو من ظرف ومركّب موصول حرفي، مثل: عندما ينقطع التّيار الكهربي تظلم المدينة.[1]

د. علاقة غائية: بأن يكون أحد المركّبين غاية للآخر وتظهر بينهما: حتّى، أو: أَو، الغائيتين، مثل: ناضل الشّعب حتّى استقلّ، لألزمن محمداً أو يعطني حقّي.

ه. علاقة الاستدراك، أو الاستثناء: وهو أن يكون المركّب الثّاني استدراكاً على المركّب الأول، أو استثناء من أحوال مضمونه، مثل: علي غني لكن بخيل، ونحو قوله تعالى[:ولَستُم بِآخذيه إِلاَّ أَن تُغْمضواْ فيه]البقرة / 267.

و. علاقة مصاحبة ومعية، وهو أن يكون المركّب الثّاني مصاحباً للأول في إتمام معناه، ويكون الربط ب: مع، أو واو المعية، مثل: هزم الفارس مع أنّه حذر، لا تُعاقب البريء وتُكافئ المذنب .

5. الجملة المتداخلة، وهي المكونة من مركّبين إسناديين، أو متضمنين لعمليتين إسناديتين بينهما تداخل، نحو قوله تعالى[:وأَن تَصوموا خَير لَّكُم]البقرة184/2.

6. الجملة المتشابكة، وهي: المتكونة من مركّبات اسنادية، أو مركّبات مشتملة على اسناد، وهنا قد تلتقي فيها الجملة المركّبة بالجملة المتداخلة، بالجملة المزدوجة، مثل: من يتصدق يبتغي وجه الله، يقبل الله صدقته ويجزل الثواب.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 155-158.

[2] المرجع نفسه، ص 158-163.

ب- **عبد الرحمن أيوب**: [1]ويقسم الجملة قسمين:

1-إسنادية، وتنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية.

2-غير إسنادية، وهي جمل النّداء، والمدح، والّذم، والتّعجب.

ت- **مهدي المخزومي** [2]: قسم الجملة الى ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1- المسند اليه، او المتحدث عنه، أو المبني عليه.

2- المسند الذي يبنى على المسند، ويتحدث به عنه.

3- الاسناد، او ارتباط المسند بالمسند اليه.

ث- **محمد حماسة عبد اللطيف**:[3] ويقسم الجملة ثلاثة أنواع :

1-الجمل التّامة الإسنادية، وتعتمد على ركني الإسناد، وهي إلى ثلاثة أقسام أيضاً.
أ. الجملة الاسمية ب. الجملة الفعلية ج. الجملة الوصفية

2- الجمل الموجزة، وهي الّتي يذكر فيها عنصر إسنادي واحد من عناصر الإسناد، وهي ثلاثة:

أ. اسمية موجزة ب. فعلية موجزة ج. جوابية موجزة

3-الجمل غير الإسنادية، وهي الّتي تعد جملاً إفصاحيه، وأنواعها سبعة:

أ. جملة التّعجب. ب. جملة المدح والذّم.

ج. جملة أسماء الأصوات. د. جملة النّداء.

ه. الجمل القسمية. وجملة التّحذير والإغراء.

[1] عبد الرحمان محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ص 126-127.
[2] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت –لبنان،ط2، 1986م، ص31.
[3] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 1984م، ص 78.

ج- **عباس حسن**: [1] يصف الجملة المكونة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، وليست خبراً للمبتدأ بأنّها الجملة الأصلية، وعلى هذا فالجملة لديه ثلاثة أنواع:
1-الجملة الأصلية، وتقتصر على ركني الإسناد.

2-الجملة الكبرى، وتتركّب من مبتدأ وخبر، الخبر فيها جملة اسمية أو جملة فعلية.
3-الجملة الصغرى، وهي: الجملة الاسمية، أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً للمبتدأ، أي أنّه تابع القدماء في تقسيمهم للجملة على وفق المنطلق التّركيبي لكنّه زاد عليهم مصطلح الجملة الأصلية.

ح- **محمود أحمد نحلة** : [2] وقسم الجملة تقسيمات عدة معتمداً على ثمانية معايير، هي:
معيار الأول :البساطة والتّركيب، وعلى وفقه تقسم الجمل قسمين:

- البسيطة، وهي نوعان:

-مجردة، وهي الّتي يخلو ركنا الإسناد فيها من الإضافة.

-موسعة، وهي الّتي يضاف إلى ركني الإسناد فيها.

-المركّبة، وهي نوعان:

-مركّبة تركيب إفراد بين جملتين اثنين.

-مركّبة تركيب تعدد بين أكثر من جملتين.

المعيار الثّاني :التّمام النّحوي والنّقص، وعلى وفقه تقسم الجمل قسمين:

-النّاقصة: وهي الّتي يحذف منها أحد ركني الإسناد.

[1] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ج1، ص 16.
[2] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 1988م، ص 24-26.

المعيار الثّالث :الاستقلال وعدم الاستقلال، وفيه تقسم الجمل قسمين:

-الأصلية: وهي الّتي تستقلّ بذاتها.

-الفرعية: وهي الّتي تعتمد على غيرها.

المعيار الرابع :التّركيب الدّاخلي للجملة، وفيه تقسم الجمل أربعة أقسام:

-الجملة الاسمية: وهي الّتي يكون المسند فيها اسماً.

-الجملة الفعلية: وهي الّتي يكون المسند فيها فعلاً.

-الجملة الوصفية: وهي الّتي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً.

-الجملة الجملية: وهي الّتي يكون المسند فيها جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية.

المعيار الخامس :التّرتيب وإعادة الترتيب، وفيه تقسم الجملة إلى قسمين[1]:

-الجملة ذات التّرتيب المعتاد.

-الجملة الّتي حدث فيها تقديم وتأخير.

المعيار السادس :الدلالة العامة للجملة، وفيه تقسم الجملة إلى قسمين:

-الجملة الخبرية، وتشمل:

-الجملة المثبتة. الجملة المنفية. الجملة المؤكّدة.

-الجملة الإنشائية، وتشمل:

-الجملة الطلبية: أمر، نهي، استفهام، عرض، تحضيض

1 المرجع السابق، 26

-الجملة الانفعالية: تمن ،ترج ،قسم، تعجب، مدح، ذم، ندبة واستغاثة.

المعيار السابع :نوع العلاقة بين الحدث، والمحدث في الجملة الفعلية فقط، ويشمل:

-الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم.

-الجملة ذات الفعل المبني للمجهول، أو المطاوع الّذي يقوم بوظيفته.

المعيار الثّامن :الأساس وما تحول عنه ويشمل:

-الجملة الأساسية، ويشترط فيها أن تكون بسيطة تامة خبرية فعلها مبني للمعلوم مثبتة.
-الجملة المحولة، وهي: الّتي لا يتحقّق فيها شرط، أو أكثر من الشّروط السابقة.[1]

خ- فاضل صالح السامرائي[2]:

فقد درس الجملة العربية دراسةً مستفيضةً وافيةً، نلخّصها فيما يأتي:

تألفت الجملة العربية عنده من عدة عناصر أبرزها وأهمها:

1-**الجملة المفردة** :وهي بمعنى الكلمة، مثل: أسد، سيف، وقلم، وشجرة.

2- **البناء الصرفي** :ويعني به الصيغة، مثل أسماء الفاعلين، والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع للاسم الواحد،، مثل: طاعن، ومطعان، وطعان، وحمق، وأحمق، وسائد، وسيد. فكلّ صيغة من هذه الصيغ تختلف دلالتها عن أختها قليلاً، أو كثيراً، فإن زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني، واختلاف المباني، دليلٌ على اختلاف المعاني.

3-**التّأليف بنوعيه:**

أ .**التّأليف الجزئي**، مثل: رغب إلى، رغب في، رغب عن،.....

[1] المرجع السابق، محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 23-26.
[2] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، الاردن، 2000م، ج1، ص11-26.

ب .**التّأليف التّام**، مثل التّقديم، والتأخير، والذّكر، والحذف، والتوكيد، وعدم التّوكيد، إلخ....، مثل زيد قائم، وقائم زيد، وإن زيداً قائم.....

4-النّغمة الصوتية:

وهي ذات دلالة على معنى، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النّغمة الصوتية المكونة من اختلاف الحروف واختلاف التّركيب مثل: زيد عنده مال، وعند شدك للصوت على كلمة: مال، وتفخمه فيها فإن المعنى يكون أنّه ذو مال كثير أو متعدد، وعندما ترقّق الصوت وتكسره فيكون المعنى أنّه ذو مال قليل، لا يعتد به[1].

5-التّطور التّاريخي للدلالة:

فدلالة التّعبير الواحد قد تتغير، والمعاني قد تتحول من معنى إلى معنى آخر غير المعنى الأول أو المقارب لها، وربما كان من الصعوبة معرفة الأصل للدلالة، وقد يتكلّم النّاس بكلام لا يفهمون معناه، ولا ألفاظه، وإنّما تعارفوا عليه، أونقل من لغة إلى أخرى، واختفى المعنى الدلالي واللّغوي للأصل[2].

6-الإعراب: [3]

وهو من أبرز الظّواهر في العربية، وهو من أهم العناصر في الجملة العربية ؛ لأنه هو الّذي يبين عن المعاني بالألفاظ، وقد أتي به للفرق بين المعاني، فإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة، احتيج إلى الإعراب ليدلّ على ذلك المعنى[4].

[1] مرجع سابق، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص 11-12.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

[3] ينظر: معاني النحو،ج1، ص 21-39.

[4] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة،ج1، 1955م، ص 46.

7- تأليف الجملة العربية:

والجملة عند فاضل صالح السامرائي تتكون من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، فالمسند إليه، هو المتحدث عنه، ولا يكون إلاّ اسماً، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً واسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام.

8- صور تأليف الجملة:

تتألّف الجملة العربية تبعاً للمسند من: فعل مع اسم، واسم مع اسم، وبالتّعبير الاصطلاحي النّحوي: تتألّف من: فعل وفاعل، أو نائبه، ومبتدأ وخبر مثل: أقبلَ سعيد، وسعيد مقبلٌ، وكلّ التّعبيرات الأخرى إنّما هي صور أخرى لهذين الأصلين.

والصورة الأساسية للجمل الّتي مسندها فعل، هي أن يتقدم الفعل على المسند إليه، ولا يتقدم المسند إليه على الفعل إلاّ لغرض يقتضيه المقام.

والصورة الأساسية للجمل الّتي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند أَي: أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يتقدم الخبر إلاّ لسبب يقتضيه المقام.[1]

9- دلالة الجملة العربية:

9-1- الدلالة القطعية والاحتمالية، وهي عنده على ضربين:

أ. تعبير نصي، أو قطعي أَي: يدلّ على معنى واحد.

ب. تعبير احتمالي، أي يحتمل أكثر من معنى. وقد مثّل لها بقوله: اشتريت قدح ماء ،بالإظافة، واشتريت قدحاً ماء. فالجملة الأولى تعبير احتمالي ؛ لأنّها تحتمل أنّك اشتريت ماء مقدار قدح، وتحتمل أنّك اشتريت القدح أي الإناء.

[1] مرجع سابق، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص 15.

أما الجملة الثّانية فدلالتها قطعية؛ لأنّها لا تحتمل إلاّ أنّك اشتريت ماء مقدار قدح[1].

2-9- الدلالة الظّاهرة، والدلالة الباطنة:

والدلالة الظّاهرة هو المعنى الّذي يعطيه ظاهر اللّفظ، مثل: سافر محمد، ومثل : قوله تعالى : [وأَحلَّ اللهُ الْبيع وحرم الربا]البقرة / 275.

أما الدلالة الباطنة فهي الدلالة الّتي تؤدى عن طريق المجاز، والكنايات والملاحن والإشارات، وغير ذلك، مثل: رمتني بسهم ريشه الكحل، وقولهم: فلانة بعيدة مهوى القرط[2].

[1] المرجع نفسه، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

المبحث الثالث: جدلية تحديد نوع الجملة

1. اسمية الجملة أو فعليتها:

من القضايا الجدلية بين النحاة قضية اسمية الجملة أو فعليتها عندما يكون المسند فيها فعلاً مذكوراً عقب المسند إليه. كما في قولنا : زيد قام أو زيد يقوم . فلقد اختلف فيها البصريون والكوفيون منذ القرون الأولى إذ اعتبرها أهل البصرة جملة اسمية بالنظر إلى المبتدأ به الذي عمل فيما بعده لأن المعمول لا يتقدم على عامله . واعتبرها أهل الكوفة فعلية بالنظر إلى ما تضمنه الإسناد من معنى .. ولا زلنا إلى اليوم مختلفين في هذه القضية دون أن نخرج منها بطائل إلاّ العمق في الجدال والعقم في النتائج .. بحيث بقي بعضنا على سمت أهل البصرة وهم الأكثر والأعم وشذّ آخرون ليأخذوا بمذهب الكوفة وهم الأقلّ.. وسنقوم في هذه الأسطر ببيان حقيقة الخلاف مرجحين ما نراه الأنسب مع إسناده بالدليل.

إن الذين أخذوا بمذهب البصرة انطلقوا من عدم جواز تقديم المعمول على عامله ، وقد وجدناهم في غير ما مرة يقدرون عوامل لبعض المعمولات على الرغم من كونها مذكورة في الجملة ، فيعتبرون المذكور دالا على العامل الحقيقي، كما في قوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره.. "[التوبة -06]." إذ يرون أن لفظ (أحد) فاعل ولكن ليس للفعل الذي يليه، إنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، فيكون التقدير عندهم: " وإن استجارك أحد استجارك.. " واستُغْني عن ذكْر الأول لوجود الثاني دالا عليه مؤدياً لمعناه.. أما الكوفيون فيرون أن الفاعل في الآية السابقة هو لفظ (أحد) نفسه متقدماً على فعله ، ذلك أن الكوفيين أجازوا تقديم المعمولات على عواملها أخذاً بما يظهر في الجملة من معنى[1].

وما يمكن ملاحظته والوقوف عليه في هذه المسألة – ويقاس عليها غيرها – هو أن البصريين قد التزموا منهجاً لفظيّاً وبقوا محافظين عليه على الرغم مما كلّفهم من كثرة

[1] ينظر: مجلة الأثر ، الجملة العربية .. بين حدها المعلوم وتباين الفُهوم، عبد العليم بوفاتح، جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر ،العدد28، 2017، ص 182.

التقدير والمبالغة في القياس أحياناً . أما الكوفيون فإننا نراهم تارةً يتبعون منهجاً معيناً لكنهم سرعان ما يخرجون عنه ، فهم لم يثْبتوا على منهج واحد في دراستهم للّغة ، وهذا ما أوقعهم في تناقضات عديدة.. وإذا نظرنا إلى هذا المبتدأ (عند البصريين) أو الفاعل المتقدم (عند الكوفيين) وجدناه في الحالين مسنداً إليه وعلى هذا يكون الإسناد شاملاً للابتداء والفاعلية كليهما..

إن المشكلة تكمن في الاختلاف في فهم اللغة وإيجاد التفسير المناسب لها، ولا تكمن في اللغة نفسها. فسواء اعتبرتْ الجمل السابقة جملاً اسمية أو فعلية فإن عملية التخاطب والتفاهم بين الناس لا تتأثر لهذا الاعتبار أو ذاك. وهذا مما يعطي المسألة أكثر ما تحتاج من الاهتمام والجدال الذي يؤخّر ولا يقدم، ولا يبني وإنما يهدم.

لقد اختلف القدماء بدافع العامل ورتبته بالنسبة إلى معموله كما ذكرنا.. واختلف المحدثون بدوافع أخرى، فأخذ بعضهم، وما أقلّه، برأي الكوفيين على اعتقاد أنه المنهج السليم هو الذي يراعي المعنى لا الشكل في دراسة اللغة. وأخذ البعض الآخر، وما أكثره، برأي البصريين على اعتقاد أن بنية اللغة وطبيعتها تقتضي تطبيق هذا المنهج العلمي، وإذ ا توخّينا الدراسة العلمية للّغة سلكْنا منهج البصرة المبني على القياس العقلي والمنطق الرياضي الذي يفضي إلى بناء القاعدة التي تمثل إطاراً علمياً للتعامل مع اللغة، ومنهجاً منظّماً لفهمها، لكن علينا في الأخير أن نصل إلى الهدف ألا وهو فهم اللغة واستعمالها الاستعمال الصحيح . فإذا ما قصرت هذه الدراسة وابتعد هذا المنهج عن تحقيق الهدف فلا فائدة من سلوكه عندئذ.[1]

وليس من الإنصاف القول بأن النحاة لم يحققوا ذلك الهدف؛ بدليل ما كانت عليه اللغة في عصرهم من رقي وازدهار وحضارة.. فما القواعد في الحقيقة إلاّ وسيلة للوصول إلى الهدف المتمثّل في فهم اللغة واستعمالها بالكيفية الصحيحة بل بالطريقة المثْلَى. ودليل ذلك أن اللغة قد وجدتْ قبل أن توجد قواعدها، وأن المتكلمين الأوائل الذين نطقوا على السليقة لم يكونوا يفسرون لغتهم بناء على قواعد معينة، وإنما كان تفسيرهم لها عفوياً بناء على ما

[1] ينظر:المرجع السابق ص182.

أجمعوا عليه في استعمالهم للّغة.. وعلى هذا، فإننا – عند الاحتكام إلى ما تقوله اللغة - واجدون كثيراً من المسائل اللغوية التي تحتاج إلى نظر، سواء فيما ذهب إليه البصريون او الكوفيون أو غيرهم..[1]

2. جدلية الخبرية والإنشائيـة :

وأمّا قول بعض المحدثين بأن جملة النداء أسلوب إنشائي يتحول بتقدير الفعل المحذوف إلى أسلوب خبـري بالإنشاء، وكذلك العكس. وكم في العربيـة مـن فليس ذلك بحجة ولا هو من المحظور في اللغة ، فالخبر يفَسر[2] أساليب خبرية في ظاهرها إنشائية في معانيها ، وأخرى إنشائية في ظاهرها خبرية في معانيها . وهو في القرآن كثيـر أيضا فقوله تعالى: " للذّكَر مثل حظّ الأنـثيين " خبر في ظاهره لكن معناه إنشاء يتمثل في الأمر، بمعنـى: أُعطُوا الذَّكَر مثلَ حظّ الأنـثيين. وقوله تعالى: "... كُتب عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم...(الآية 183- سورة البقرة) " كـذلك خبر في ظاهره إنشاء في حقيقته متمثلا في الأمر بمعنى: صوموا كما صام من كان قبلكم من الأمم.. وهو أمر حقيقي يتضمن التكليف بالقيام بالفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، وذلك هو شرط الأمر الحقيقي كما حدده البلاغيون واتفقوا عليه . وفي المقابل نجد قوله تعالى:" هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان"(الرحمان/60) إنشاء في ظاهره بطريقة الاستفهام لكن معنـاه خبر يتمثل في النفي بمعنى: ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان. ذلك أنه استفهام بلاغي لا حقيقي إذْ ليس المراد به معرفـة شيء لم يكن معلوماً وقت الطلب.. ومثل هذا متداول في اللغة وكثـير في القرآن الكريم.. وهذه الظاهرة هي انتقال من البنَى العميقة إلى البنى السطحية، على ضوء النظرية التوليدية التحويلية، ولكن على طريقة البلاغة العربية التي تمتـد لغة الضاد في رحابها إلى آفاق واسعة من الاستعمال بحيث لا تحدها القواعد المصـنوعة ولا تحـيط بهـا الضـوابط الموضوعة . وهذه الأنماط التعبيرية كثيرة في العربية لا يدركها إلاّ من أُوتي حساً دقيقاً وفهماً عميقاً في تعاملـه مـع

[1] ينظر: مجلة الأثر ، الجملة العربية ،ص 183.

[2] ما نريد التعبير عنه هو تفسير أسلوب بآخر، ولم نرد القول بأنّه لا فرق بين الأسلوبين. وهذا التنوع في تفسير الخبر بالإنشاء أو العكس إنما هو من الظواهر المتكررة في العربية، بل هو من خصائصها وأسرارها، وهو دليل على سعتها وثرائها وتميزها.

أساليب العربية فوعى حقائقها وفَقه دقائقها . فالمسألة إذاً تتعلق بتفسير الخبر بالإنشاء أو تفسير الإنشاء بالخبر، سواء أكانت هذه الأساليب على سبيل الحقيقة أم على سبيل المجاز.. وهذا لا يعني أن الخبر هو الإنشاء والإنشاء هو الخبر. إنما هو أمر تقتضيه اللغة ويتطلبه التخاطب للوصول إلى مقاصد الكلام ومعانيه وأغراضه المنشودة.[1]

[1] ينظر :المرجع السابق ص183.

الفصل الثاني: الجملة بين الجرجاني و تشومسكي

الفصل الثاني
• الجملة بين الجرجاني و تشومسكي
المبحث الأول
• عبد القاهر الجرجاني
المبحث الثاني
• نعوم تشومسكي
المبحث الثالث
• الموازنة بين الجرجاني و تشومسكي

تمهيد:

لقد أصبح من المسلم به في الدرس اللساني الحديث، أن دراسة اللغة لكي تكون مجدية ومفيدة، لابد أن تقوم على الحد الأدنى من التعبير المفيد، الذي تبدأ منه اللغة في عملية التواصل والتبليغ، ومن خلاله يستطيع المتكلم أن يتواصل مع الآخرين معبّرا ومبلّغا ومستمعا. وذلك التعبير المفيد هو ما أصطلح على تسميته: "الجملة". وقد اختلف اللسانيون في تحديد مفهومها، وطرق دراستها، حتى صارت من أمهات قضايا اللسانيات. إذ لا توجد نظرية حديثة إلا ولها منطلقات مبدئية في دراستها، وصار من المبادئ الملتزم بها في اللسانيات، أن تكون الجملة منطلق كل دراسة لسانية، وأن تكون بداية كل وصف لساني ونهايته.

فالجملة هي الخلية الحية في جسم اللغة، فإذا كانت اللغة نظاما قارا في الأذهان، فالجملة هي الحد الأدنى من ذلك النظام، وإذا كانت اللغة وسيلة تواصل وتبليغ، فالجملة هي الحد الأدنى لبداية التواصل والفهم والإفهام، وإذا كان الكلام تحققا فعليا لنظام اللغة، فإن الجملة هي نموذج مصغر لذلك النظام الذي يتحقق من خلاله الكلام. وعلى هذا الأساس فإن دراسة الكلام تحتاج إلى وضع تلك الخلية الحية تحت المجهر اللساني لتفكيكها وإعادة بنائها، حتى نتمكن من معرفة هندسة النظام الذي يحكمها، والمادة التي تتكون منها أجزاؤها، والوشائج والعلائق التي تربط تلك الأجزاء، ووظيفة كل جزء في بنائها، وكذلك معرفة جيناتها الوراثية (Génique) التي تحدد انتماءها ووظيفتها داخل جسم اللغة.

المبحث الأول: عبد القاهر الجرجاني

I. التعريف بالإمام عبد القاهر الجرجاني

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (400 - 471هـ/1078-1009م) النحوي المتكلّم، ولد بجرجان لأسرة رقيقة الحال، نشأ ولوعاً بالعلم محباً للثّقافة الأدبية والإسلامية، فأقبل على كتب النحو دراسة وقراءة، واهتم بمطالعة الأدب العربي شعرا ونثرا. نشأ في أسرة متوسطة الحال عيشا ونشأة، وحال هذا الوضع المادي دون سفره لأخذ العلم خارج مدينته جرجان كان اهتمامه بعلوم النحو والأدب و الشريعة غالبا على جل شؤون حياته وبرز في سن مبكرة من عمره، ومن حسن حظّه أن وجد في مدينته عالمين كبيرين وهما "أبو الحسين بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي النحوي(ت 421هـ)"، [1] و"القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت 392هـ)" [2] وتأثّر عبد القاهر بأستاذه أبي الحسن الجرجاني، وقد تتلمذ من كتب وآثار علماء النحو العرب؛ ودليل ذلك نقله عن سيبويه والجاحظ وأبي علي الفارسي وابن قتيبة، وقدامة بن جعفر، وأبي هلال العسكري، وأبي أحمد العسكري وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني، والمرزباني، والزجاج.

[1] ينظر، معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت ط1 ،ج6،1993م، ص 24.

[2] ينظر، صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر العاصمة، (د، ط)، 1994م، ص 9.

اعتنق الجرجاني المذهب الشافعي ،[1] وتكلّم بالطريقة الأشعرية، ونجد في كتاب سير أعلام النبلاء وصفا دقيقا لشخص عبد القاهر الجرجاني حيث يقول صاحبه الذ هبي: " هو شيخ العربية أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن حسن بن أخت الأستاذ أبي علي الفارسي...وكان شافعيا عالما، أشعريا " [2] ذا نسك ودين توفّي سنة إحدى وسبعين وأربع مئة للهجرة، تميزت مرحلة بروزه بعدم الاستقرار السياسي وكثرة الحروب. ولم يكن هذا في حقيقة الأمر مانعا في طلب العلم لديه والتّزود بالمعارف، بل ظلّ منكبا على ما وافقه من محاصيل العلم لغة وأدبا وشريعة بحثا ودراسة. أمسى عبد القاهر الجرجاني مدرسة أظافت إلى حاضنة اللّغة العربية كما هائلا من المعارف وخاصة في كتبيه "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة"؛ وأسهم في تنشئة علماء لغة تتلمذوا على يده أبرزهم: "علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن أبي زيد المعروف بالفَصيحي من أهل أستَراباذ،(بلدة من أطراف خراسان). قرأ النحو والبلاغة والعربية على عبد القاهر الجرجاني وبرع فيه حتى صار من أعرف أهل زمانه به وأصبحت له شهرة كبيرة، ثم ترك جرجان وانتقل إلى بغداد إلى أن توفي بها سنة (516هـ)... وهو من أشهر تلاميذ الجرجاني وسمي بالفصيحي لكثرة دراسته كتاب "الفصيح" لثعلب...وأحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير و"مهاباذ" (هي قرية بين قم وأصبهان)، ولقِّب بالضرير لأنه كان ضريرا، تتلمذ على يد عبد القاهر الج رجاني واستفاد منه كثيرا حتى اكتسب شهرة، ومن أبرز مؤلَّفاته كتاب "شرح اللمع

[1] مجلّة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثّاني، جمادى الثّانية 1398هـ، مايو 1978م، ص 1.

[2] ينظر، ينظر، صالح بلعيد، التراكيب النّحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص9.

لم يسبق إليها، بل مثّلت ثمرة أعماله وجهوده في النحو وخاصة في عمله لابن جني وهذا الكتاب يوجد منه نسخة في خزانة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور بتونس، كتبت سنة:

(591هـ) ... وأحمد بن إبراهيم بن محمد أبو نصر الشجري تتلمذ على يد عبد القاهر الجرجاني واستفاد منه كثيرا وقرأ عليه كتاب "المقتصد" لعبد القاهر الجرجاني. وقد كتب عبد القاهر الجرجاني نفسه بخط يده ما نصه: " قرأ علي الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبط "[1] .

عرف عبد القاهر بسعة الصدر في تقبل النقد ومناقشة معاصريه، وتميزه بأفكار ذو طرح جديد في نظم الكلام، وقد عدت " نظرية النظم " مكسبا معرفيا مهما يضاف إلى علوم اللّغة العربية.

انجازاته ومؤلّفاته:

تدل كتب عبد القاهر الجرجاني المختلفة على سعة علمه وقدرته المعرفية الكبيرة التي تجلّت وضوحا في أعماله، فهو ذو كفاءة عالية في علوم الدين والأدب واللّغة، وخطّ بقلمه مدونات كثيرة؛ وان كان منها من لم يصل لنا سوى عنوانه بـ "أخبار التواتر".

و أقسمها هنا إلى قسمين: قسم ما هو موجود وواضح أصله، وقسم منقول لنا بالأخبار ولا دليل عليه سوى عنوانه.

[1] لإمام شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطّباعة، بيروت، لبنان، ط11، ج18، ص 432.

القسم الأول: ما ورد مرجعه وطبع:

مما جاء حول مؤلّفات عبد القاهر الجرجاني ما ذكره الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" محدثا عن أعمال عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: " وصنف شرحا حافلا {للإيضاح} أي الجرجاني يكون ثلاثين مجلّدا، وله {إعجاز القرآن} ضخم، و{مختصر شرح الإيضاح}، ثلاثة أسفار و{كتاب العوامل المئة}، وكتاب {المفتاح} وفسر الفاتحة في مجلّد، وله {العمد في التصريف} و{الجمل}، وغير ذلك " [1]

وفي حاشية الكتاب نجد شرحا قدمه محقّق كتاب الذهبي يصف كتب الجرجاني بقوله: " كتب أولا شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلّدا وسماه {المغني} ، ثمّ لخصه في مجلّد وسماه {المقتصد}. وله مختصر {الإيضاح} المسمى بـ{الإيجاز}، ومن مصنفاته العظيمة المشهورة كتاب {أسرار البلاغة} في علم البيان، وكتاب {دلائل الإعجاز في المعاني}" [2] ونقدم في هذا القسم الكتب الموجودة والمطبوعة، وهي:

1-العوامل المائة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج جدة، الطبعة الأولى عام 1430هـ.

[1] المرجع نفسه.

[2] سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ص 433.

2-الجمل، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، حقّقه وقدم له: علي حيدر، مجمع اللّغة العربية دمشق، 1392هـ - 1972م .

3-دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار الفكر دمشق، سورية، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م.

4-أسرار البلاغة في علم البيان، المؤلف: عبد القاهر الجرجاني، صححها وعلّقّ حواشيها محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1409هـ - 1988 م.

5-الرسالة الشافية، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف مصر، الطّبعة الثّالثة، المجلد1: 1976 م .

6-المقتصد في شرح التّكملة، المؤلف: عبد القاهر الجرجاني، المحقق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، رقم الطبعة1 :عدد المجلدات3 : سنة النّشر 1428هـ - 2007م .

7-المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة للطّباعة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1407هـ-1987م.

8- العُمد في التصريف، الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني حقّقه وقدم له، وعلّق عليه: الدكتور البدراوي زهران، الطبع الثالثة، دار المعارف، القاهرة، 1995م.

القسم الثاني: المجهول من مؤلّفاته من حيث المتن والمادة:

بعد الذي قّدمناه حول الكتب المذكورة والمطبوعة، نقوم في هذا القسم بذكر مجموعة من الكتب التي تنسب إلى عبد القاهر الجرجاني أو تناقلتها أخبار الكتب حول أعلام اللّغة ولا يتوفر منها سوى العنوان المسنود للجرجاني، أو مخطوطات غير واضحة المعالم وقبل الولوج إليها نستحضر أقولا يذكر فيها أعمال الجرجاني، ومنها ما جاء في كتاب سير اعلام النبلاء للذهبي: " وصنف شرحا حافلا {للإيضاح} –أي الجرجاني– يكون ثلاثين مجلّدا وله {إعجاز القرآن} ضخم، و{مختصر شرح الإيضاح}، ثلاثة أسفار وكتاب {العوامل المئة}، وكتاب {المفتاح} ، وفسر الفاتحة في مجلّد، وله {العمد في التّصريف} و{الجمل} وغير ذلك" [1] ، وفي حاشية الكتاب نجد شرحا قدمه المحقّق حول هذه الكتب وصفها بقوله: " كتب أولا شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلّدا وسماه {المغني} ثمّ لخصه في مجلّد وسماه {المقتصد}. وله{مختصر الإيضاح} المسمى بـ{الإيجاز} ومن مصنفاته العظيمة المشهورة كتاب {أسرار البلاغة في علم البيان} وكتاب {دلائل الإعجاز في المعاني". [2] في هذا القول نجد كتبا ذكرت وأثرها موجود على شكل مخطوطات نادرة متوفرة في أماكن محدودة، وفي نصوصها المكتوبة غموض في الكتابة، ونذكرها كما يلي :

1–كتاب الإيجاز مختصر لشرح المقتصد، توجد له مخطوطة بالمغرب.

[1] الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 18، ص 432.
[2] المرجع نفسه، ص 432.

2-كتاب شرح المجاز القرآني للواسطي الكبير والصغير، مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير بالجزائر العاصمة.

3-كتاب المختار من دواوين البحتري وأبي تمام والمتنبي، مخطوط بالهند.

4-كتاب التتمة {التكملة} في النحو، كتاب مختصر جمع فيه ما فاته في كتاب الجمل من تعريف لبعض الأصول النحوية ناظرا إلى العامل من جهة المعمول والتأثير، بقي مخطوطة بالمتحف البريطاني.

II. نظم الجملة عند الجرجاني

يشكل تراث عبد القاهر الجرجاني في بلاغة العربية مجالا خصبا للبحث والتداول في الفكر اللساني المعاصر لما يحمله تراثه من أفكار قيمة قابلة للبحث والقرض والافتراض مع الدراسات اللسانية المعاصرة ، خاصة في نظرية " النظم " التي بحث فيها مظاهر إعجاز القرآن الكريم مستفيد من جهود سابقيه ، ليصل إلى أن النظم يرتبط بكيفيات مخصوصة تدخل فيها الألفاظ في تراكيب مخصوصة تتفاعل فيما بينها لتنتج نظما متماسكا بحسب سياق التلفظ ومقاصد المتكلم الإبلاغية إن إخبارا أو أمرا أو غيره من المعاني المنتجة يقول : " ينبغي أن ينظر الي الكلمة قبل دخولها في التاليف وقبل أن تصير الي الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا و أمرا و نهيا ... وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل الى افادتها الا بضم كلمة الي كلمة وبناء لفظة علي لفظة ، هل يتصور ان يكون بين اللفظتين

تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل علي معناها الذي وضعت له من صاحبتيها علي ما هي موسومة به "[1] .

فالألفاظ لا توجب الإعجاز وحدها لأنها ليست غريبة علي العرب ، وكذلك المعنى بل الإعجاز يكمن في النظم الذي يراعي معانى النحو والملاءمة بينها وبين المعاني النفسية في تركيب الكلام .

يقول الجرجاني : " اِعلم أن ليس النظم أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل علي قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيء يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر، في وجوه كل باب وفروقه " [2] .

يشكل هذا النص مفتاحا مهما لنظرية النظم التي لها وجوه عديدة بينها فروق في المعنى وكيفية ادائه، بينها الجرجاني وحاول من خلالها توضيح مناط إعجاز القرآن في وجوه التراكيبب وما بينها من فروق في الأداء، وكشف بها مدى ثراء اللغة في معانيها واستغرق شرح النص من عبد القاهر الجرجاني كتاب {الدلائل} كله ، ومن هذه الوجوه ما يتعلق بعلم الدلالة والبلاغة وعلم الأسلوب ومنها مايتعلق باللسانيات ، إضافة للنحو مرجعيته الأساسية، ولعل هذا ما جعل الدارسين يوظفون مفهوم النظم حسب مجال تخصصهم نحو ودلالة ،

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، اعتنى به علي محمد زينو ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، ط1 ، 2005 ، ص50

[2] المصدر السابق ، ص70

وسيمياء، وبلاغة وأسلوب، ولسانيات النص ، وتداولية ، ويصلون الي نتائج باهرة خاصة مع علماء لسانيات النص والتداولية ، فقد نفذ عبد القاهر الجرجاني في مباحث نظريته الى كثير من ظواهر اللغة وتناولها بعمق وبكيفية بينت أهمية هاته اللغة في تحديد المعنى وضبطه بإحكام علي غرار ما نجد في تراكيب القرآن الكريم المعجزة تركيبيا ودلالة وبيانا ، وقد أكدت كثيرا من الدراسات اللسانية الحديثة ما ذهب اليه الجرجاني في طروحاته ، من ذلك نفاذه الي صميم الظاهرة النصية بحيث تظهر واضحة دلائل الدراسة النصية عنده فهو يدعوا صراحة الي توخي معاني النحو ، وماعني النحو لا تقف عند الجملة وحدودها بل وتتجاوز لما بين الجمل من ترابطات وتعالقات نصية ؛ حيث يرى أن: "من اسرار البلاغة العلم بما ينبغي ان يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض " [1] .

لقد استقرأ عبد القاهر الجرجاني مكّونات التراكيب اللّغوية، وتّوصل إلى إحصاء الاصول التي يتركب منها الكلام والتي تحصل بها العلاقة بين الكلمات ،وهذه الاصول هي الاسماء والافعال والحروف باعتبارها الوحدات الأساسية التي تشكل الّرصيد اللّغوي في كل لسان، يقول: "معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، و الكلم ثلاث: اسم و فعل وحرف، و للتعليق فيما بينها طرق معلومة ، و هو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، و تعلق اسم بفعل، و تعلّق الحرف بهما "[2].

اذن النظم حسب حد قول الجرجاني هو تعلق الكلم بعضه ببعض؛ أي كتعلق:

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص172

[2] دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد التنجي، ط2، 1997، دار العربي ، بيروت، ص 13.

1. تعلق اسم باسم: كأن يكون خبرا عنه، او حالا منه، او تابعا له كالصفة والتوكيد وعطف البيان والبدل، أو المضاف اليه، او معطوف عليه بحرف او عاملا فيه عمل الفعل اذا كان وصفا مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بالمصدر.
2. تعلق اسم بفعل: ان يكون فاعلا له او مفعولا به او مفعولا مطلقا او مفعولا فيه، او ما هو منزلة المفعول من الفعل كخبر كان واخواتها والحال والتمييز والمستثنى.
3. تعلق الحرف بهما: ويكون على النحو التالي كما رءاه عبد القاهر:

أ – توسط الحرف بين الفعل والاسم: كحروف الجر التي تحول الافعال اللزمة الى متعدية.

ب – اشراك الثاني في عمل العامل في الاول : حروف العطف.

ت – التعلق بمجموع الجملة: حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء.

يفهم من كلام الجرجاني أن النحو العربي في جوهره قائم على فكرة التعليق أو إحداث العلاقات بينٌ الألفاظ لتصبح دالة على معان تفهم من الكلام، و هذه العلاقات هي التي عبر عنها سيبويه من قبل بالإسناد، بقوله: " هذا باب المسند والمسند اليه هما ما لا يغني واحد منهما على الاخر ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الاول بد من الاخر في الابتداء " [1].

[1] الكتاب، سيبويه تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، 1983، عالم الكتب، مصر، ج1، ص 23.

III. عناصر الكلام عند عبد القاهر الجرجاني

يرى عبد القاهر ان الكلام الذي يؤدى عن المتكلم ، ويكون مقبولا عند المخاطبين ، لا بد له من ثلاثة عناصر ، اللفظ والمعنى والنظم .

1. **اللفظ** : فهو هذه الحروف والكلمات التي تنطق بها ألسنتنا ، وتسطرها أفلامنا .

2. **المعنى:** فهي تلك الأمور التي نجده في نفوسنا، ونود أن نعبر عنها ليدركها المخاطبون . وعلى هذا فالألفاظ قوالب للمعاني ، فالمعنى هو المعبر عنه ، واللفظ هو المعبر به ، فإذا رأيت زهرة فأعجبك منظرها ، أو تأملت واقع أمتنا فساءك حاله ، أو قرأت تاريخ الدول الاستعمارية قديما وحديثا ، فاعترت نفسك الدهشة . هذه كلها معان استقرت في نفسك ، فهي تفعل في نفسك فعلها ، فتجد لها آثارها المتعددة المختلفة ، وتظل كامنة في نفسك معاني مجردة ، فإذا أردت أن تبثها غيرك من الناس ، وأن تخرجها من داخل جوانحك ، وعميق خفاياك ، وأرجاء نفسك ، إذا أردت أن تخرجها لتسمع بها نفسك وغيرك ، فإنك تنطق قبها ألفاظا مكونة من حروف وكلمات.

هذه هي الصلة بين اللفظ والمعنى كما يجدها كل واحد منا من نفسه . وهذا الذي كان يعرفه الناس في عصر عبد القاهر ومن قبله كذلك. ومن هنا اختلف الناس بين من يشيد باللفظ، أو يشيد بالمعنى.

ولكن عبد القاهر لم يقف عند هذين العنصرين ، بل رأى أن هناك عنصرا ثالثا لا بد من مراعاته ، ليؤدي الكلام غرضه صحيحا مقبولا ، وهذا الذي أبرزه عبد القاهر ، وجدنا من العلماء قبله من يشير إليه وينبه عليه ، كما عرفت من قبل عند الخطابي والقاضي عبد الجبار ، إلا أن عبد القاهر بلغ الغاية بما بين وفصل.

هذا العنصر الثالث الذي لابد منه هو الذي يسمى النظم، فما هو هذا النظم يا ترى ؟

3. النظم:

يقول عبد القاهر : إن النظم هو توخي معاين النحو ، وبيان ذلك ، اننا حينما ننطق بالكلمات والجمل ، فلا بد من أن تكون مرتبة ترتيبا مقبولا معقولا.

الكلمة كما نعلم : اسم وفعل وحرف ، ولا بد من ترتيب صحيح بين هذه الأجزاء ، فلا يمكن أن يكون الترتيب بين حرف وحرف ، لا يمكن أن نقول مثلا (إن من) ، فإن (إن) كما نعلم حرف شطر و (من) حرف جر ، ولا نستطيع أن نقول كذلك (هل بل) فإن ذلك ليس له معنى ، كذلك لا يجوز الترتيب بين الفعلين ، فلا نستطيع أن نكون جملة من قولنا (أخذ مشى) ، لأن مثل هذه لا تكون جملة مفيدة ، وهي مرفوضة كما بينته قواعد النحو.

الترتيب لا بد إذن أن يكون بين اسمين كقولنا (الوحدة قوة) ، أو بين اسم وفعل مثل (ربح المجاهدون) أو أن يكون هناك حرف يربط بين الأسماء والأفعال ، كما نقول (نصلي في الأقصى) ، (نبيع لله أرواحنا).

هذه اللبنة الأولى في النظم ، وهو أن يكون موافقا لقواعد النحو ، أما اللبنة الثانية وهي الأهم من سابقتها ، فهي أن يكون هذا النظم دقيقا ، بحيث ترتب المعاني التي تريدها في نفسك أولا ، ثم نختار لها بعد ذلك الألفاظ التي تتفق مع هذه المعاني ، وهذا ملحظ دقيق يحتاج منك الى حضور نفس ، وحضور فكر ، وجدية ويقظة ، والله المستعان ، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا ، وأنت تجعل الحزن سهلا إذا شئت.

كثيرة تلك المعاني التي نجدها في نفوسنا ، ونجد أنفسنا مضطرين ، أن نعبر عنها بألفاظ يفهمها المخاطبون ، قد يسألك استاذك عن حفظ سورة البقرة وسورة آل عمران ، وهما الزهراوان كما جاء في حديث سيدنا رسول الله (صلى الله عليه واله) فبماذا تجيبه يا ترى إذا كنت لم تحفظ إلا سورة البقرة ؟ يمكنك أن تقول (حفظت سورة البقرة) ويمكنك أن تقول (سورة البقرة حفظت).

وقد يسألك سائل آخر (هل حفظت سورة البقرة؟) يمكنك ان تجيبه كذلك بالجملتين السابقتين : (حفظت سورة البقرة) ، (سورة البقرة حفظت) ، ولكن أمعنى ذلك أن الجملتين سواء ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد أن ننظر الى المعنيين في أنفسنا ، أهما سواء أم بينهما اختلاف ؟ وسنجد أن المعنيين في أنفسنا أهما سواء ام بينهما اختلاف ؟ وسنجد أن المعنيين مختلفان ؛ لأن السؤال الاول كان عن حفظ السورتين معا ، والذي قررته في نفسي أني لم أحفظ إلا سورة البقرة ، وهذا الذي أريد أن أتلفظ به ، أما السؤال الثاني : فهو حفظت سورة البقرة ؟ والجواب اني حفظتها ، وهذا الذي أريد أن أخبر به السائل.

إذن هناك اختلاف بين المعنيين في نفسي ، وإذا كان هناك اختلاف بين المعنيين ، فلا بد ان ينتج عنه اختلاف بين اللفظين ، وعلى هذا فالإجابة الصحيحة عن السؤال الأول (سورة البقرة حفظت) وعن السؤال الثاني (حفظت سورة البقرة).

نحن نرى أن اللفظ واحد في كلتا الجملتين ، لكن الذي اختلف النظم ، أعني ترتيب الكلمات ، قلنا في الجواب الاول (سورة البقرة حفظت) فقدمنا المفعول على الفعل ، فإن هذا التقديم يفيد القصر والاختصاص ، ومعنى هذا أني لم أحفظ إلا هذه السورة ، فلم أحفظ سورة آل عمران ، أما الجملة الثانية (حفظت سورة البقرة) ؛ فإن هذا هو الذي يتسق مع السؤال ، ولا يدل على أنني لم أحفظ غير هذه السورة.

وهكذا ندرك أنه إذا اختلف المعنى الذي نريد أن نعبر عنه ، فلا بد أن يختلف اللفظ الذي نريد أن نعبر به ، وإليكم مثالا آخر:

قد تذهبين لزيارة صديقتك سعاد في أيام الامتحانات ، فينكر عليك والداك هذه الزيارة فيقولان : (أتزورين سعاد ؟) يمكن أن يقال أيضا (أسعاد تزورين)؟.

الجملتان سواء من حيث اللفظ ، ليس في احدهما زيادة على الأخرى ، لكنهما اختلفا من حيث النظم ، التقديم والتأخير ، وعلى هذا لا بد أن يكون لكل منهما معناها الخاص بها ، فإذا كان إنكار والديك عليك زيارة سعاد ، لأن القوت غير مناسب ؛ ولأن الظرف هو ظرف الامتحانات ، لا يجوز أن تضيعي وقتك بالزيارات فيجب أ، تكون الجملة هكذا (أتزورين سعاد)؟.

اما إذا كان إنكارهم لزيارتك لأنهم لا يريدان أن تكون علاقة بينك وبين سعاد لسبب ما ، فيجب أن يكون نظم الجملة هكذا (أسعاد تزورين)؟. فالإنكار في الجملة الاولى توجه الى الزيارة نفسه ؛ لأنه في وقت غير مناسب ، أما في الجملة الثانية فقد توجه الإنكار لا للزيارة ، بل للمفعول ، كأنها ليست حرية بهذه الزيارة ، وذلك يقطع النظر عن الوقت وملاءمته.

وهكذا ترتب المعنى نريد أن تتحدث عنه ، ثم نرتب الألفاظ التي نريد أن نعبر بها . وهكذا ندرك مما تتقدم أن النظم لا بد له من عمليتين اثنتين:

أولا : ترتيب المعاني في النفس.

ثانيا : ترتيب الألفاظ في النطق.

وندرك كذلك أن النظم شيء غير اللفظ والمعنى.

مما سبق ندرك أن هناك فرقا كبيرا بين قولي (أعني فلانا) و ان أقول (إياك أعني)؛ فإن معنى الجملة الأولى أنني أعنيه ، قد أعني غيره ، أما الجملة الثاني فمعناها أنن أوجه العناية له وحده.

وبين قولي (لا ضجة في الحجرة المجاورة) و (ليس في الحجة المجاورة ضجة) ، فإن معنى الجملة الاولى نفي الضجة من الحجرة ، أما الجملة الثانية فتفيد أمرين أثنين:

أولا : ما أفادت الجملة الأولى من نفي الضجة في الحجرة.

ثانيا : أثبات الضجة في حجرتنا أو في حجرة أخرى.

هذا هو النظم الذي عناه عبد القاهر (ترتيب الألفاظ في النطق حسب ترتيب المعاني في النفس).

IV. التشكيل الفرعي للجملة عند عبد القاهر الجرجاني:

أولاً : جملة المبتدأ والخبر :

قبل الإفاضة في الحديث عن جملة المبتدأ والخبر يجدر بنا أن نورد معاني الكلام عند الإمام عبد القاهر الجرجاني كما عرضها الأستاذ جعفر دك الباب.

1) الكلام خبر وأمر واستفهام وتعجب.

2) لا يكون خبر حتى يكون مخبر به و مخبر عنه ، و ينقسم الخبر إلى إثبات ونفي وينطبق هذا على جميع اللغات وليس على اللغة العربية فقط.

3) لا بد للخبر من مخبر يصدر عنه ، ويكون موصوفا بالصدق إن كان صدقا ، وبالكذب إن كان كذبا ،والصدق في الخبر مطابقته للواقع، والكذب فيه هو عدم مطابقته للواقع.

4) ليس الخبر صفة للفظ ولكن حقيقة الخبر هي الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، ويسمى وجود المعنى من الشيء أو فيه إثباتا ، ويسمى عدم المعنى وانتفاؤه عن الشيء نفيا.

5) الخبر وجميع الكلام معان توصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنا الخبر، وترتبط جميعها بوظيفة اللغة الأساسية كوسيلة اتصال بين الناس ، والتي تتجلى في نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع.

6) ولما كان محالا أن يكلم المتكلم السامع بكلمات لا يعرف الثاني معانيها كما يعرفها الأول يتضح أن المتكلم لا يقصد أن يعلم السامع معاني الكلام المفردة التي يكلمه، بل يقصد أن يعلم السامع شيئاً جديداً لا يعلمه.

7) إن ارتباط الكلمات ببعضها وفقا لمعاني النحو ، أي المعاني ذات الدلالات العقلية بعكس ارتباط التفكير باللغة.

8) الجملة هي أصغر بنية نحوية تعتبر كلاما تاماً يمكن السكوت عليه لاشتمالها على المسند إليه والمسند في أبسط صيغة لهما مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات

9) الجملة بعد أن يبنى عليها ، أي بعد أن يضاف إليها كلمات تزيد على جزأي الجملة في أبسط صيغة لهما يتغير معناها في ذاته ، لأن المفهوم من مجموع الكلمات المرتبطة ببعضها بالنظم هو معنى واحد لا عدة معان.

10) الإثبات أو النفي بحد ذاتهما معنى ، لذا فإن معنى الخبر هو معنى مفصل عن معنى المخبر به والمخبر عنه. [1]

ومن خلال هذا العرض المقتضب يتضح أن جملة المبتدأ والخبر عند عبد القاهر الجرجاني تنحصر في ثلاث صور هي : الإثبات والنفي والاستفهام.

أ- **الإثبات:** في حد ذاته معنى، فالنمط الذي على صيغة الإثبات يؤدي معنى لايؤديه على صيغة النفي . حيث يقول عبد القاهر الجرجاني :" ومن فروق الإثبات أنك تقول: " زيد منطلق " ، و " زيد المنطلق" و" المنطلق زيد" ، فيكون لك في الواحد من هذه الأحوال غرض خاص ، وفائدة لا تكون في الباقي ". [2]

والمستخلص من هذا القول أن الإثبات ثلاثة أنماط مختلفة الدلالة فقوله :" زيد منطلق" فالانطلاق ذكره لأنه غير معلوم بالنسبة للسامع ، وأما قوله :" زيد المنطلق" فالخبر معرفة لأنه معلوم لدى السامع وإن كان لا يعرف صاحب الانطلاق ، أما قوله : " المنطلق زيد " ففيه تأكيد لهذا التخصيص، وذلك بسبب إمكاننا إدراج ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر.

ومن ثم يصح القول " زيد منطلق وعمرو" ولا يقال " زيد المنطلق وعمرو" .

أما في المثال الثالث فالانطلاق لزيد لا لغيره .

[1] ينظر، جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الأهالي، دمشق، 1980م، ص 76-77.
[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص141.

وفي هذا الصدد يقول عبد القاهر الجرجاني :" مما تمس الحاجة إلى معرفته أنك إذا نكّرت الخبر جاز أن يأتي بمبتدإٍ ثان ، على أن تشركه بحرف عطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرفت لم يجز ذلك" [1] ، ثم يضيف قائلا:" إن كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر فتقول : زيد وعمروهما المنطلقان . لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد ، ثم تجيء فتثبته لعمرو". [2]

إن التباين في نمط الإثبات متولد في الأصل عن السياقات المختلفة التي وردت فيها ، ولا يؤثر ذلك بلا شك في نوعية الإثبات، " كما نلاحظ التأثير النفسي لطابع التعبير وتذوق المدلول الحيوي للسياق الكلامي، فالقول بأنماط المبتدأ أو الخبر يفيد ثبوت المعنى أو الصفة للشيء من غير أن يقتضي تجديده شيئاً بعد شيء، وهذا ما لا يوجد في أنماط الفعل والفاعل ". [3]

أما فيما يتصل باستخدام" إنّ" فقد أورد الجرجاني ما روي عن ابن الأنباري أنه قال :[ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون " عبد الله قائم " ثم يقولون :" إنّ عبد الله قائم " ، ثم يقولون " إن عبد الله لقائم" ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس :بل المعاني مختلفة لاختلاف في الألفاظ ،

[1] المصدر نفسه، ص141.

[2] المصدر نفسه، ص141.

[3] ينظر، صالح بلعيد ، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص162.

فقولهم :" عبد الله قائم " ، إخبار عن قيامه، وقولهم : " إنّ عبد الله قائم " جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : " إنّ عبد الله لقائم ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . فقال : فما أحار المتفلسف جوابا] . [1]

ونستشف من هذا القول أنه كلما تغير التشكيل تغير المعنى واكتسبت السياقات دلالات وظيفية أخرى.

ومن هنا ذهب عبد القاهر الجرجاني يبرز مدلول" إنّ" وخصائصها من خلال ذكره لبيت بشار وتعليقه عليها .

بكِّرا صاحبي قَبلَ الهَجيرِ إن ذاك النجاح في التبكيرِ الخفيف

وقول آخر :

فَغنها وهي لَك الفداءُ إنَّ غناءَ الإبِلِ الحُداءُ الرجز

"وذلك أنه هل هناك شيء أبين في الفائدة ، وأدلُّ على أنْ ليس سواءً دخولها، وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأتلف معه، وتتحد به.

حتى كأن الكلامَين قد أُفْرِغا إفراغا واحدا ، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر . هذه هي الصورة ، حتى إذا جئت إلى " إنّ "فأسقطتها ، رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول ، وتجافى معناه عن معناه ، ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل ، حتى تجيء "

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص235.

بالفاء " فتقول بكّرا صاحبي قبل الهجير ، فذاك النجاح في التبكير " و" غنها وهي لك الفداء ، فغناء الإبل الحداء ، ثم لا ترى " الفاء " تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ، ولا ترد عليك الذي تجد بـ " إنّ" من المعنى . [1]

والواضح من هذا التعليق أن "إنّ" لها دور أساسي، وأنها ربطت ما قبلها بما بعدها ، ولها خصائص بينة تنعدم بعدم وجودها . ولهذا الضرب السالف الذكر نظائر كثيرة في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : {يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزله الساعة شيء عظيم}[الحج /01]، وقوله عز اسمه: { يا بني اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الامور}[لقمان /17]، كما يلاحظ انها تتكرر في بعض السياقات الكلامية وتكرارها يزيد من ثباتها قال تعالى: { وما ابرئ نفسي ان النفس لأماره بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم}[يوسف /53]، ومن هنا انزلت ان منزلة الفاء الرابطة حيث انها في تركيب كان يعلم السامع امرها أي لم يكن خالي الذهن فتؤكد له الأمر، ويستحسن الجمع بينها وبين اللام مما يزيدها قوة ، وخاصة في مخاطبة المنكر لأن الحاجة إلى التأكيد أشد قصد تثبيت الخبر كقول الخنساء:

انَّ صخرًا لوَاليناَ وسيدُنَا وإنَّ صخرًا إذا نشتوْ لنحَّارُ البسيط

[1] ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص236.

1-خبر ابتدائي: لم يسمع فيه السامع المسند (الخبر) من قبل أصلا لذا يكون نكره مشتقة تتضمن ضميرا يعود الى الخبر ولا يجوز ان يوجد هذا الضمير عندما يكون هذا المشتق عاملا فيما بعد نحو: زهير مجتهد أخوه .

فاذا كان الخبر يحوي ضميرا يعود على المبتدأ جازت المطابقة وعدمها، وقد يكون الخبر اسم جامد نحو: هذا حجر، او نكر جامدة في معنى المشتق نحو، محمد اسد (شجاع)، و عندما يكون الخبر جامدا ولا يؤول بمشتق ففيه معنى الضمير الراجع الى المبتدأ، ففي (أسد) بمعنى (شجاع) ضمير مقدر يعود على المبتدأ، وذكر الجرجاني في هذا الصدد قول ابي تمام:

ينالُ الفَتى من عيشه وهو جاهل ويكوي الفَتى في دهرِه وهو عالم الطويل

نلاحظ أنه لم يستخدم مع الخبر أداة التوكيد.

2-خبر غير ابتدائي: يسمع فيه السامع بالمسند(الخبر)من قبل ولكنه يشك في إسناده إلى شخص أو شيء معين ، ويكون ذلك في الخبر الطلبي الذي يلقى إلى المخاطب المتردد في الحكم مؤكدا بإحدى أدوات التوكيد قوة الحكم ، وذكر الجرجاني في هذا الصدد قول الشاعر السري الرفاء :

إن البِناءَ إذا ما انهد جانبه لم يأمنِ الناس أن ينهد باقيه البسيط

وهناك خبر إنكاري ، وهو الذي زيد في توكيده لاعتقاد المخاطب بما يخالف حكم هذا الخبر كقول الشاعر:

إِنَّ الْحياةَ لَثَوب سوف تخلَعه وكُلُّ ثَوبٍ إِذَا ما رثَّ ينخلع البسيط

وجملة القول إن عبد القاهر الجرجاني ركز على الفروق البنيوية بين المبتدإ والخبر ، وأن أي تغيير يمس التركيب يؤدي حتما إلى تغيير في المعنى ، وأن الأنماط النحوية للجملة في الخبر ووسائل ربطه بالمبتدأ عالجها الجرجاني بدقة متناهية ، وفق سياقات اقتضاها موقف الكلام.

ب- **النفي:** يشير الجرجاني إلى أن " إنما " " تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة "[1] ، ويؤكد أن ما يصلح لما وإنّ ولا ، لا يصلح لإنما ففي قوله تعالى : { قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ } [ابراهيم/10]، يفسر هذه الآية بقوله :" إنما جاء_ والله أعلم _ بـ " إنْ " و" لا" دون " إنما" ، فلم يقل " إنما أنتم بشر مثلنا " لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم ، وادعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر . ولما كان الأمر كذلك أُخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص245.

خلافه، ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى: {قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِۖ وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ}[ابراهيم/11]، فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا :" إنّ ما قلتم من أنا بشر مثلكم كما قلتم ، لسنا ننكر ذلك ولا نجهله، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد من علينا وأكرمنا بالرسالة".[1]

وكذلك قوله تعالى: {وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُۚ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُۖ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ} [فاطر/22]، وغيرها من الأمثلة التي أوردها عبد القاهر الجرجاني في هذه القضية كلها تؤكد أنه لابد من مراعاة نفسية المخاطب، وكذلك مراعاة تأثير النمط النحوي للجملة عليه، فقولنا: ما هو إلا منير، استعملنا فيه أداة النفي ما ، وأداة الحصر إلا فالنمط إخبار بخبر غير ابتدائي ، وقولنا : إنْ هو إلاّ منير نجد أنّ هناك اتجاهين الأول هو: هل هو منير؟ أم غيره؟ ، فأفاد المثال أنه منير ، وقولنا إنما هو منير نلاحظ فيه التأكيد على أنه منير ، وعلى أن هناك منكر ينكر أنه هو، فاستعملنا التأكيد على ذلك ".[2]

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص247.

2 صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994 ، ص166.

ويتم النفي على هذه الأضرب :

- النفي بـ"لا" كأن نقول :" هو عمرو لا زيد الآتي "، فتكون قد نفيت المجيء عن زيد وأثبته لعمرو .
- النفي بـ "إنما" تأتي بخبر لا يجهله المخاطب، وفي هذا أورد عبد القاهر الآية الكريمة قال تعالى:{ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا }[النازعات/45]، فيشكل الأمر على المتكلم أنه معلوم ويدعي أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع.
- النفي والاستثناء : هو إثبات أمر ينكره المخاطب ويشك فيه والشاهد على ذلك قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (11) أَلَا **إِنَّهُمْ هُمُ** الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ }[البقرة/12].

ويظهر جليا من كل ما سبق أن عبد القاهر يلح على مراعاة العلاقة بين المتكلم والمخاطب في توظيف التراكيب اللغوية بمختلف أنماطها ، بغية الوصول إلى سن ناموس عام يسير عليه متكلمو اللغة تلافيا للإسفاف في فهم اللغة وأنماطها.

ت- **الاستفهام:** الاستفهام كما هو معروف من لدن أهل اللغة : هو طلب العلم بالشيء وحقيقته أو عدمه أو صفة لاحقة بها، وقد وظفه الجرجاني في الأنماط النحوية للجملة من سياقات لغوية خاصة ، تختلف باختلاف الحرف المستفهم به،

والمقام الذي يقال فيه . ويرى الجرجاني الاستفهام بالهمزة "إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أأنت فعلت ؟ ، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه. ؟ ، أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ؛ لأن السؤال عن الفعل ومثال ذلك أنك تقول : أبنيت الدار التي كنت نويت أن تبنيها ؟ ، أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله نفسه والشك فيه ؛ لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مجوّز أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن".[1]

ويتبين من هذا القول أننا إذا قدمنا في جملة الاستفهام "الفعل" فإن الشك في الفعل، أما إذا قدمنا الفاعل فإن الشك في الفاعل وليس الشك في الفعل .وينبه الجرجاني إلى ضرورة الاحتراز من بعض السياقات الاستفهامية التي تخالف السليقة العربية والتي تفسد القول كقولك : أبنيت هذه الدار ؟ ، أكتبت هذا الكتاب ؟ لأنه لا يصح أن تسأل عن شيء تراه أمام عينيك . ويمكن أن تعوض الهمزة بمن كأن تقول : من قال هذا الشعر؟ ومن بنى هذه الدار ؟ والهمزة كما يرى الجرجاني تأتي للتقرير بفعل قد كان ، وإنكار له لم كان ؟ وتوبيخ لفاعله عليه . كقوله تعالى : {**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا** عَظِيمًا }[الاسراء/40]، فهذا رد على المشركين

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص97.

وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم ، ونجد هنا تقديم المسند (الفعل) مع الاستفهام التقريري الإنكاري.

هذا فيما يتعلق باقتران همزة الاستفهام بالفعل الماضي ، أما الهمزة مع المضارع كقولك :أتفعل؟ أو أأنت تفعل؟ "لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال. فإن أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي، فإذا قلت: أتفعل؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله . وكنت كمن يوهم أنه يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن، وإذا قلت: أأنت تفعل؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل". ،وعلى هذا النسق نسوق الشاهد الآتي: لأمرؤ القيس:

أَيَقْتلُنِي والمشرفي مضاجعي ومسنونةٌ زرق كأنياب أغوال؟ الطويل

فهذا تكذيب منه لإنسان ده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه. ومن ذلك قوله تعالى:{ **قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**}[هود/28].

وجملة الأمر : أن تقديم الاسم يقتضي أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل :" إنه يفعل" ،أو قال هو: "إني أفعل "، وأردت ما تريده إذا قلت:" ليس هو بالذي يفعل وليس مثله يفعل"، ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت :"أتفعل؟" ألا ترى أن من المحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل لصاحبه:" أتخرج في هذا الوقت ؟أتغرر بنفسك ؟ أتمضي في غير الطريق؟"،أنه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك ، وبموضع

من يجيء منه ذاك ؛ لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه ، وأنه لا يليق بالحال التي يستعمل فيها هذا الكلام".[1]

ويستفاد مما تقدم أن تقديم الاسم على الفعل له أغراض عديدة يفرضها السياق كالتصغير في قولك:" أأنت تمنعني ؟"، والتعظيم في قولك :" أهو يسأل فلاناً ؟" وقد يكون للتعبير عن صغر القدر و قصر الهمة كقولك: أهو يسمح بمثل هذا؟ أهو مرتاح للجميل؟ .

وبناء على ما تقدم من ذكرٍ للأنماط النحوية في جملة الاستفهام يتضح أن الجرجاني ركز على البنية التشكيلية للجملة دون أن يغفل الجانب الوظيفي للكلمة والسياق الموظفة فيه مركزا على الاستفهام الذي له حق الصدارة. كما يرشدنا إلى القرائن التي تحدد ماهية الاستفهام ودلالته المتغيرة بتغير السياق والارتباطات التي يرد فيها.

ثانيا : التقديم والتأخير

منطلق حرص عبد القاهر الجرجاني على المعنى النحوي فصل القول في التقديم والتأخير :"هذا باب كثير الفوائد ، جم المحاسن، واسع التصرف ، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطف عندك، أن قُدم شيءُ، وحول اللفظ

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص102.

عن مكان إلى مكان ".[1] والتقديم عند الجرجاني نوعان : تقديم على نية التأخير ، وتقديم لا على نية التأخير .

1. تقديم على نية التأخير : كتقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل كقولك :" منطلق زيد « ضرب عمرواً زيد« . فالخبر منطلق لم يتغير حكمه الإعرابي رغم تقديمه والمفعول عمرواً لم يتغير وصفه الإعرابي رغم تقديمه

2. تقديم لا على نية التأخير : " وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له ،فتقدم تارة هذا على ذاك ،وأخرى ذاك على هذا ".[2]

حيث تقول مرة :"زيد المنطلق "وأخرى " المنطلق زيد" فهنا تغير الرتبة يؤدي إلى تغير الحكم الإعرابي..

فلو نظرنا في أجزاء الجملة وتأملنا الجزء الذي قدم فيها ، لرأيناه أهم أجزائها ، ولم يقدم إلا لكونه الأهم ، وموضع عناية الناس وانشغالهم ، فالعناية والاهتمام أصل في كل تقديم ، إلا أنه ينبغي أن يمتد تأملنا على أبعد من هذا ، فنعرف سبب العناية ، ونقف على دواعي الأهمية ، وقد حذر الجرجاني من أن نقف عند العناية

[1] عبد القاهر الجرجاني"دلائل الإعجاز" ص.94

[2] عبد القاهر الجرجاني"دلائل الإعجاز" ص.94

والاهتمام، وعدها سبباً للتقديم دون أن ننقب عن دواعي الاهتمام ، ونفتش عن أسباب العناية.

يقول عبد القاهر في ذلك: " وقد وقع في ظنون الناس يكفي أن يقال : " إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك ، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهوّنُوا الخطب فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف . ولم تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهِه« . [1]

ثالثا : الحذف

إذا نظرنا إلى صنيع عبد القاهر في هذا الباب وجدنا أنه نفخ فيه الروح البلاغية، وبين مواطن المزية فيه فيقول مشيراً إلى قيمته: " هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق مما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيان إذا لم تبن ".[2] ، وهذا الكلام لا يصدر إلا عن رجل خبر اللغة وعرف أسرارها ، وأدرك أبعادها فتكشفت له مواطن جمال الحذف في كلام العرب منظومه ومنشوره . وافتتح حديثه عن الحذف على طريقة النحاة بعد إشارته إلى قيمته البلاغية، ويذكر من لطيف الحذف قول بكر بن النطّاح :

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص95.
[2] عبد القاهر الجرجاني "دلائل الإعجاز" ص120.

العَينُ تُبدي الحُبَّ وَ البُغضا وَتُظهِرُ الإبرامَ وَ النَقضا

دُرَّة ما أَنصَفَتني في الهَوى وَلا رَحِمت الجَسَدَ المُنضا

غَضبى وَلا وَاللهِ يا أَهلَها لا أَشرَبُ البارِدَ أَو تَرضى السريع

والشاهد في هذه الأبيات كلمة "غضبى" حيث وردت خبرا لمبتدأ محذوف تقديره " هي" وقد ساق عبد القاهر هذه الأبيات ليبين أثر الحذف في النفس التي تأنس بالإضمار وترى الملاحة كيف تذهب بالذكر.

ومجمل القول إن عبد القاهر الجرجاني يرى أن الحذف ظاهرة اجتماعية كثيرة الاستعمال عند العرب، لأنها تعبر عن أغراضهم ومدى تفننهم في استخدام اللغة لتكون رائعة متجاوزة حدود التواصل ، فالحذف عند العرب لا يرد اعتباطا ، بل له مزايا ولطائف يدركها من تمرس على اللغة وامتلك ناصيتها واستطاع أن يقف على مواطن الحذف ليكتشف أن أسباب الحسن والمزية في الحذف بدل الذكر.

المبحث الثاني: نعوم تشومسكي

I. التعريف بتشومسكي

ولد أفرام نعوم تشومسكي في 7 ديسمبر 1928م في مدينة فيلادلفيا بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية لوالد كان يدعى ويليام تشومسكي، هذا الأخير الذي كان قد هاجر من روسيا عام 1913م بغية التهرب من تجنيده في صفوف الجيش القيصري، ليصبح فيما بعد العالم البارز في مجال اللغويات. تلقى تشومسكي تعليمه في احدى مدارس ديوايت التي كانت تشتهر بتقدمها في أساليب التعليم ، كان تشو مسكي لا يزال صبيا غضا في فترة الكساد الاقتصادي الذ اجتاح الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بين عامي 1929 م 1939م، حيث تأثر عظيم التأثير بما شاهده من عمليات القمع التي مارستها السلطات الحكومية وذلك لأجل إفساد الاضطرابات التي قام بها العمال، فضلا عن الإمتهان واليأس الذي كان العمال يتجرعونه وطالما أفضى بهم إلى التهور، فتلمذ تشومسكي في الجامعة بنسلفانيا على يد أستاذه هاريس وهو أستاذ اللغويات الذي كان من شأنه أرائه التحريرية التي تصطبغ بصيغة شبه فوضوية، فتركت أثارها الواضحة على انتماءات تشومسكي السياسية، حيث تبينت أعمال تشومسكي الأولى في حديقة هاريس، لكن تشومسكي بعد ذلك خالف أستاذه في

المنهج الوصفي وتبنى فكرته التحويلية، كما تأثر أيضا بفكرته في التحويل، كما تأثر أيضا بفكر رومان جاكبسون. [1]

"انطلقت من فكرتي الكليات الفونولوجية وعموميات لغوية على مستويات أخرى من التركيب اللغوي في تجسيد منهجه الجديد، تزوج تشومسكي من اللغوية كارول سكاتر وذلك عام 1949م.

أهم مؤلفات تشومسكي

لقد أثرت مؤلفات "تشومسكي" اللغوية على اللسانيات وفي مجالات عديدة حيث يرى" جون ليونز" أن "تشومسكي" يحتل مكانة فريدة في الدراسات اللغوية المعاصرة، كما أثرت مؤلفاته المكتبية واللسانية وأفادت اللسانيين في مجالات عدة، ولعل أحدا من علماء اللغة المعاصرين لم يحظ بتلك المكانة من قبل تاريخ هذا العلم .

يتبين لنا أن "تشومسكي" له تأثير كبير في اللسانيين من خلال أعماله التي لاقت رواجا كبيرا، حيث تجسدت أعماله وأبحاثه اللغوية في كتب ومقالات كثيرة ومتنوعة من بينها:

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:(النظرية الألسنية)،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 2ط، بيروت، لبنان، 1982 ،ص 9-10.

❖ **البني التركيبية أو التراكيب النحوية les structures syntaxiques**

وهو عبارة عن كتاب يقول" مازن الوعر "بأنه نشر عام 1957م، وقد فتح به عهدا جديدا في تاريخ الفكر اللغوي ويشير فيه الى بعض ملامح النظرية الجديدة التي جاء بها، وفيه تخط "ى تشومسكي" اللسانيات البلومفيليدية التي كانت أنذاك . معنى هذا أن كتاب البنى التركيبية هو مبادرة لظهور نظرية جديدة لتشومسكي في الفكر اللغوي.

❖ **البنية المنطقية للنظرية اللسانية: La structure logique de la thèorie lingustique**

جاء في كتاب نظرية "تشومسكي" اللغوية لـ" جون ليونز" أن هذا الكتاب نشر سنة1975 حاول فيه "تشومسكي" تحديد معرفة المتكلم بقواعد لغته الضمنية، وسعى إلى وضع أساليب تقييم القواعد وتفسيرها، بحيث تتوافق القواعد الموضوعية مع هذه الأساليب التي تحتوي عليها الألسنية العامة [1].

سعى "تشومسكي" في هذا الكتاب الى وضع أساليب تفسير القواعد وتحللها وفق القواعد الموضوعية.

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة،مكتبة الاداب للطباعة والنشر، 2004م ص .136

❖ ملامح النظرية التركيبية: **l'aspect de la structure syntaxique**

لقد ذكر "ميشال زكريا" في كتابه الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية هذا الكتاب بأنه يحتوي علي أهم آراء النظرية التوليدية التحويلية حيث ميز "تشومسكي" بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، وقد استعمل فيه لأول مرة مصطلحي البنية السطحية والبنية العميقة .

❖ **اللغة والفكر: la langue et la ponsée**

ولقد ذكر "نعمان بوقرة" في كتابه المدارس اللسانية هذا الكتاب حيث يقول بأنه » : صدر عام 1968ويضم ثلاث محاضرات، كان قد ألقاها "تشومسكي" في جامعة "بريكلي" عام 1987.

II. الجملة عند تشومسكي :

يرى تشومسكي أن اللغة: " كناية عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل كل جملة منها طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر".[1]

فالذي يلاحظ أن التوليدين ينطلقون من تعريفهم للجملة انطلاقا من تصورهم لمفهوم قواعد اللغة، فهي عندهم جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة، وهذه القواعد تشمل:

1-النظام النحوي الذي يزودنا بالمعلومات عن البنية العميقة للجملة.

2-القواعد التحويلية التي تزودنا بالمعلومات عن البنية السطحية.

3-النظام الصوتي الذي يزودنا بالكيفية التي تنطلق بها الجملة.

4-نظام المعاني الذي يدلنا على معنى الجملة.

وانطلاقا من هذا فإن قواعد اللغة عند التوليديين تعني العلاقة بين الصوت والمعاني. تقتضي دراسة اللغة، بطبيعة الحال، دراسة تنظيم قواعد اللغة التي تتيح للإنسان تكلم اللغة وتفهم مجلها والذي هو كائن، في تقديرنا، ضمن مقدرته على استعمال اللغة بصورة إبداعية ومتجددة .

أما الجملة في نظر "تشومسكي" هي: " الصيغة الظاهرة في الاشارة الى المعنى، ومنها تستنبط القواعد التي تساعد الناطق بلغة ما على توليد الصيغ السليمة".[2]

[1] حسام بهنساوي، أهمية الربط بين التفكري اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)، 1414هـ/1994م، ص 33.

[2] حسام بهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ-1994م، ص30.

وعرفها "تشومسكي" أيضا بأنها: "ما تحتوي على سلسلة من الادلة يجري توليد كل واحد منها من قبل الاساس في المكون النحوي".[1]

ويقول أيضا: " ان المقصود باصطلاح الجملة هو مجموعة سلاسل المكونات الاساسية، وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية".

والجملة عند أتباع هذا المنهج تعد قمة الدراسات اللغوية، فلا يمكن أن تبتدئ الدراسات اللغوية الا بها، فهم ينطلقون في التحليل بدءا من الجملة التي تشمل على عدد من العناصر المكونة الاساسية (constirent Immediat) وعلى الباحث اللغوي أن يحلل الجملة الى مكوناتها الاساسية.

ولمعرفة عناصر الجملة عند "تشومسكي" لابد أن نوضح إحدى طر ق التحليل التي اتبعها في تحليل الجمل وهذه الطريقة هي: (نحو المكونات) ، وهذه الطريقة يمكن بها وصف بعض القضايا اللغوية التي لا تستطيع طريقة (النحو المحدود أو التحليلات المحدودة) وصفها فضلال على التي تستطيع الحالات المحدودة وصفها.

وهذه الطريقة نادى هبا كل من (بلومفيلد) و(زيلغ سبايتي هاريس)، وفكرة هذه الطريقة تقوم على تحليل الجملة إلى عناصرها الاساسية أي المكونات المباشرة بوساطة الخانات، وهي قائمة على رسم خانات نضع فيها كل عنصر في خانته فلنأخذ الجملة التالية: (كتب التلميذ الواجب الطويل)[2]

[1] المرجع نفسه، ص 31.

[2] جابر عبد الأمير جبار التميمي، جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه، ص . 78

كتب	ال	تلميذ	ال	واجب	ال	طويل
فعل	تعريف	اسم	تعريف	اسم	تعريف	نعت
فعل	ركن اسمي		تعريف	اسم	تعريف	نعت
فعل	ركن اسمي		ركن اسمي		تعريف	نعت
فعل	ركن اسمي		ركن اسمي		ركن اسمي	
ركن فعلي					ركن اسمي	
الجملة						

لكن "تشومسكي" عدل عن هذه الطريقة إلى طريقة (المشجر) لأنها توضح العلاقات بين العناصر الأساسية المحللة مع الإفادة من مناهج المنطق والرياضيات والطريقة التي وضعها "تشومسكي" مبنية على إعادة الرموز، المأخوذة من النحو التقليدي (جملة وفعل واسم وحرف ونعت وتعريف واسم..) حيث تتم إعادة كتابة التركيب على وفق الرموز الموضوعة له، وتسمى قواعد إعادة التركيب.

ومن هنا يتضح لنا أن "تشومسكي" ومن معه من التوليديين التحويليين قد تأثروا بالنحو التقليدي.

III. بنية الجملة عند تشومسكي:

❖ البنية السطحية والبنية العميقة:

إن أّ ول من استعمل مصطلحي البنية السطحية (Surface structure) والبنية العميقة (Deep structure) هو تشارلز هوكيت في مؤلفه الشهير" محاضرة في اللسانيات الحديثة" [1].

ولكن هذين المصطلحين لم يظهرا عند "تشومسكي" بطريقة جلية إلا في "مظاهر النظرية التركيبية" في (1956) ، وملخص القول إن لكل جملة بنيتين :بنية عميقة وبنية سطحية. أما البنية العميقة فهي شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية . و أما البنية السطحية فتمثل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات أو الرموز، وحسب التحويليين فإن هاتين الجملتين" كتب أحمد الرسالة" و"كتب الرسالة من قبل أحمد" . لا تختلفان إلاّ من الناحية التركيبية أي على مستوى البنية السطحية، ولكنهما مرتبطتان

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2 ،2005 ،ص212.

ارتباطا وثيقا، إن لم نقل متطابقتان على مستوى البنية العميقة. [1]

إن اعتبار اللغة "عملا للعقل" أو "آلة للفكر والتعبير الذاتي" يعني أن للغة جانبين :جانبا داخليا، وآخر خارجيا .وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين، أما الأول فيعبر عن الفكر، وأما الثاني فيعبر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتا ملفوظة.[2]

وهذه الأفكار هي التي ظهرت بعد ذلك عند تشومسكي تحت اسم البنية العميقة والبنية السطحية .ولما كانت البنية العميقة تعبر عن (المعنى) في كل اللغات فإنها تعكس (أشكال الفكر الإنساني) ، وعلينا أن نعرف كيف "تتحول" هذه البنية إلى كلام على (السطح) وهذا هو الأصل في "النحو التحويلي" الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التّحتية وترابطها ببنية السطح .[3]

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص212.
[2] عبده الرّاجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1979، ص124.
[3] المرجع نفسه.

والنحو عنده لابد أن يهتم "بالحدس intuition"عند المتكلم لأنه ليس آلة تصدر أصواتا وفقا لعوامل خارجية، وإنما هناك هذا الشيء الداخلي الذي يجعله يتحرك وهو متحرر من هذه العوامل.

والبنية السطحية هي ما يكون ملموسا على السطح من جمل منطوقة أو مكتوبة، بحيث تحول العمليات العقلية في البنية العميقة إلى بنية سطحية ملموسة، "البنية السطحية" عند التحويليين تصدر عن "البنية العميقة".

ويضرب "تشومسكي" مثلا للبنية السطحية الخارجية والبنية العميقة الداخلية في كتابه (آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل) ويقول: "...إن الفرضية توضحها الأمثلة البسيطة، لكن الصارخة، على عمق وتفصيل معرفتنا بمفردات معجمية شائعة مثل near وHouse ففي جملة [جون يطلي البيت البني] Brown ⟶ John is painting the house تعرف ظاهريا بدون إرشاد أن السطح الخارجي للبيت هو الذي يتم طلاؤه، وليس من الداخل. لكن معنى house لا يمكن حصره بسطحه الخارجي.[1]

وقد نظر تشومسكي إلى تراكيب الجمل وبّ ين أنها لها شكلين وهما :سطحي وعميق، ما يعرف بالبنية السطحية والبنية العميقة، وتعّ د ا نية السطحية الشكل الخاص بوصف يخص الشكل الصوتي للكلمة، بينما تقدم البنية العميقة التّأويل الدلالي والقوانين التي توضح العلاقة بين بنيتي السطح والعمق في الجمل تسمى التحويلات ، التي ومعنى هذا أن اللغة ننطقها

[1] ينظر، نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1 ، 2339 ،ص21.

فعلا إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحيانا، –ودراسة الأداء –أي دراسة بنية السطح وتقديم التفسير الصوتي للغة، –أما دراسة الكفاية –أي بنية العمق فتقدم تفسير للجانب الدلالي لها. وتستنتج هذا الترابط الموجود بين هاتين الثنائيتين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي وبين البنية السطحية والبنية العميقة.

أما ما يميز البنية العميقة بكونها:

1. بنية مولدة في قاعدة التركيب بواسطة قواعد إعادة الكتابة والقواعد المعجمية.
2. البنية التي تمثل التفسير الدلالي للجملة.
3. إنها البنية التي يمكن لها أن تحّ ول بوسطة القواعد التّحويلية إلى بنية سطحية.

من أهم القواعد التحويلية:

- ✓ الحذف : (أ + ب) ـ (ب) .
- ✓ التعويض : (أ) ـ (ب).
- ✓ التمدد والتوسع : (أ) ـ (ب + ج) .
- ✓ التقلص أو الاختصار: (أ + ب) . (ج).
- ✓ الإضافة أو الزيادة : (أ) ـ (أ + ب).
- ✓ إعادة الترتيب (التبادل أو التقديم والتأخير):(أ + ب) ـ (ب + أ).

❖ **التقديم والتأخير:**

عند التحويليين هو أن تغيير مواقع بعض التراكيب وذلك بتقديمها وتأخيرها لغرض معنوي، شريطة أن ال يخل هذا التقديم والتأخير بتركيب الجملة ومعناها، أي ال يجعلها جملة غير صحيحة نحويا ودلاليا، وهذه الظاهرة فليقة في الدرس اللغوي التوليدي التحويلي .[1]

إن الجملة يحضى خضوعها للتحويل بالتقديم والتأخير البد منم مراعاة التركيب الجديد وسالمته من العلة النحوية والعلة الدلالية، لن التحويل ر يعد تحويلا الا إذا كان الانتقاء من البنية السطحية إلى البنية العميقة سليما نحويا ودلاليا .أما إعادة التركيب فيتم بتقديم عنصر من عناصر الجملة من بقية عناصرها، او هي تغيير موقع أحد العناصر من مكان يحتله في البنية العميقة إلى مكان آخر، يظهر في البنية السطحية ويشار إليها بالمعادلة:

أ + ب ⟵ ب+ أ.

ومثال على سلامة التركيب النحوي والدلالي في عملية التقديم والتأخير عند التوليديين التحويليين، نحو Adetective hunted doun the killer

هذا هو تركيب الجملة في بنيتها العميقة، يمكن أن يتحول بالترتيب نفسه، إلى بنية السطح، ويمكن ان يتغير الترتيب بنقل كلمة(doun) فيصير Adetective hunted the killer downأما هذه ظاهرة التقديم والتأخير عند التحويليين تكون في مواضع

[1] ينظر، جابر عبد الامير جبار التميمي، خبر النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه، ص 137.

قليلة لأن اللغة الانجليزية تتمتع بحرية الحركة لأنها لغة خالية من الحركة الاعرابية في أواخر الكلمات إذا هي ليست كاللغة العربية [1].

نموذج من التقديم و التأخير

تقديم الخبر على المبتدأ:

إن الترتيب الطبيعي لعناصر الجملة الاسمية هو ان يأتي المبتدأ أولا والخبر ثانيا لأن الخبر وصف للمبتدأ ولكن يتقدم الخبر عن المبتدأ في بعض الحالات من باب الوجوب، نحو:

1. إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة. نحو:

في القاعة طلاب

عندك رجل

2. ان يستمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر :نحو:

في القاعدة مرتدوها

في الدارة صاحبها

3. أن يكون الخبر له صدر الكلام، نحو: أين زيد؟
4. أن يكون المبتدأ محصورا، نحو: إنما في الدار زيد.
5. أن يكون المبتدأ أنَّ وصلتها نحو: عندي أنك فاضل.

[1] ينظر، عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 155.

كما هناك حالات يتأخر فيها الخبر عن المبتدأ منها :

1. أن يكون الخبر منحصرا أي مقصورا عليه، نحو:

* إنما خالد شاعر

*خالد إلا شاعر

2. أن يكون المبتدأ مقترنا بلام الابتداء كقوله تعالى: "ولعبد مؤمن خير من مشرك" [البقرة /221]

3. أن يكون المبتدأ استفهاما، ما نحو:

* ما بك؟

المبحث الثالث: الموازنة بين الجرجاني و تشومسكي

ومما نستنتج من هذه المعايير والدراسات السابقة أن المتأمل في القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب بالنظر إلى الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية المتمثلة في تحديد صفة القواعد اللغوية التي تقوم على قدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل وفهمها:

1- الجرجاني وتشومسكي متفقان على أن الجملة تمثل الوحدة اللغوية الأساسية، واتخاذهما الجملة موضوع درسهما الأساسي ، حيث يتمثل الاختلاف في أن تشومسكي يتحدث عن الجملة أو البنية باعتبارها البنية النحوية للغة ما عند المتكلم/ السامع المثالي، ومن ثم يتحدث عن الجملة النحوية بصورتها المثالية، مجردة من كل أثر فردي كالمهارات الكلامية عند بعض الأفراد، أما الجرجاني فإنه عُني مباشرة بالإبداع الفردي في الاستخدام اللغوي، بغية استكشاف قوانين هذا الإبداع الفردي، فقدم نظريته المعروفة بالنظم؛ وبذلك اختلف تناول الجملة بين الجرجاني وتشومسكي.

2- توصل تشومسكي إلى أن البنية العميقة تستمد مقبوليتها من البنية السطحية التي تمثل الأداء الكلامي المنطوق لم تكن بعيدة عن فكرة أعلام تراثنا العربي، فلم تكن فكرة التفسير العقلي وقواعدها بعيدة عن إدراك عبد القاهر الجرجاني ووعيه، شأنها في ذلك شأن النظرية التوليدية التحويلية "فنجده قد سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجمل، حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق فجعل النظم

للمعاني في النفس وهو تماما البنية العميقة عند تشومسكي، أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد التركيب بوساطة الكلمات، كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق.

وهذا ما بينه عبد القاهر الجرجاني من خلال قوله: " ليس الغرض بالنّظم أن توالت في النّطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل...وأما ترتب المعاني في النّفس فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ليس هو النّظام الذي معناه ضمُّ الشيء كما جاء واتفق" [1].

[1] ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ترجمة محود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط8 ،2004 ،ص124.

خـــــاتمـــــة

وأخيرا وليس آخرا بعد دراستي لموضوع الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة خلصت إلى النتائج التالية:

- ✓ أن مصطلح الجملة لم يفارق النحو ونشاته الاولى، معدل الاختلاف في مفهوم الجملة العام وان كثرت تعريفاتهم لها.
- ✓ الجملة هي عدد من الكلمات مرتبة ترتيبا نحويا مكونة بذلك وحدة تامة ذات معنى.
- ✓ فصل المحدثون بين مفهومي الكلام والجملة وقسموا الجملة ودرسوها اكثر من القدماء .
- ✓ ان اقصى حد لقسيم الجملة عند القدماء لم يتجاوز ستة اقسام بيد ان المحدثين لم يقفوا عند هذا الحد حيث وصلوا الى ابعد من ذلك بكثير.
- ✓ يفهم من كلام الجرجاني أن النحو العربي في جوهره قائم على فكرة التعليق أو إحداث العلاقات بينٌ الألفاظ لتصبح دالة على معان تفهم من الكلام.
- ✓ إن النظم عن الجرجاني هو توخي معاين النحو ، وبيان ذلك ، اننا حينما ننطق بالكلمات والجمل ، فلا بد من أن تكون مرتبة ترتيبا مقبولا معقولا.
- ✓ ان الكلام عند الجرجاني هو الذي يؤدى عن المتكلم ، ويكون مقبولا عند المخاطبين ، لا بد له من ثلاثة عناصر ، اللفظ والمعنى والنظم .
- ✓ أن الحذف عند عبد القاهر الجرجاني ظاهرة اجتماعية كثيرة الاستعمال عند العرب.
- ✓ وضع تشومسكي البنية العميقة والبنية السطحية من اجل تسيير دراسة الجملة المنطوقة والمكتوبة وفهم دلالتها.
- ✓ البنية السطحية والبنية العميقة من الثنائيات التي جاء بها تشومسكي.
- ✓ فالبنية السطحية في نظرة تشومسكي هي تمثيل الجانب الباطني من الجملة، فهي تعكس العمليات الفكرية، وتمثل التفسير الدلالي الذي يشتق منه البنية السطحية.
- ✓ الجملة في نظر تشومسكي قد يكون لها طول غير محدود، مع ذلك فهي جمل نحوية ومقبولة.

- ✓ وأطلقوا على هذا النوع من الجمل الطويلة مصطلح "الجمل الكبرى" وفي مقابل مصطلح الجمل الصغرى.
- ✓ إن طريقة تحليل الجملة التي قدمها تشومسكي تتماثل مع طريقة إعراب الجمل في النحو العربي.

وبهذا القدر نكون قد أفدنا واستفدنا ولو بقدر القليل فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فذلك تقصيرا منا.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم: برواية ورش عن نافع**

ا. المصادر:

1. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1952م، ج1.
2. ابن سراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف، 1973،ج 1.
3. ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإمام مالك، باب الواد، (د.ط)،2009م.
4. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ج م ل،) دار صادر، بيروت، لبنان، ج1، ط3، 1994م.
5. ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك ومحمد على حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط 5، مؤسسة الصادق، بيروت، 1378هـ، ج2.
6. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت ، 1979م.
7. ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.

8. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي للنشر والتوزيع– القاهرة،ج1، 1415 – 1994.

9. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة،ج1، 1955م.

10. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.

11. أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق محمد علي البخاري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار الفكر العربي،1975م.

12. بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.

13. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقق علي جابر المنصوري، مطبعة بغداد، ط2، 1982م.

14. الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق: قدارة فخر صاله سليما، دار الجبل، بيروت، 2003م.

15. سيبويه، عمرو: الكتاب، ج 2، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977م.

16. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطّباعة، بيروت، لبنان، ط11، ج18.

17. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ج1، 1418هـ–1998م.

18. عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، تحقيق محمد رشيد رضا ، المؤسسة الوطنية ، الجزائر ، ط 1 ، 1991 .

19. عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ط1،دار الرشيد للنشر – بغداد، 1982م.

20. عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين أبو محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد أبو فضل عاشور، دار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان، 1422هـ–2001م.

21. عيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، قدمه إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج1.

22. محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ج1، 1417هـ-1966م.

23. محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

II. المراجع:

1. ابرهيم انيس، من اسرار اللغة ، مكتبة الانجيلو المصرية ، ط4 ، 2010 .

2. أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، مكتبة الثقافة الدينية ، الفيوم ، مصر، ط1، 2008م.

3. أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2005،2 .

4. أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة وتعليق ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 8 ، 1998 .

5. تمام حسان، الأصول- دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب - القاهرة، 2000 م.

6. جابر عبد الأمير جبار التميمي، جذور النظرية التوليدية التحويلية في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة الموصل،2002م.

7. جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الأهالي، دمشق، 1980م.

8. حسام بهنساوي، أهمية الربط بين التفكري اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)، 1414هـ/1994م.

9. خليل أحمد عمايرة ،في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ، 1984 .

10. ديبوغراند روبيرت، النص والخطاب والاجراء ، ترجمة تمام حسان ، علم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، 2007 .

11. رمضان عبد التواب ، المدخل الي علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي، القاهرة،(د.ط) ،(د.ت).

12. صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994 .

13. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ج1975،1م.

14. عبد الرحمان محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1957م.

15. عبد السلام محمد هارون، الاساليب الانشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط5 ، 2001 .

16. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، (د.ط)، ج 5 ،(د.ت).

17. عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط2 ، 2000 .

18. عبده الّراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1979.

19. علي أبو المكارم ، الجملة الاسمية، المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 2007 .

20. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، الاردن، 2000م، ج1 .

21. فيكتور خراكوفسكي، دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ترجمة جعفر دك الباب ، مطابع مؤسسة الوحدة ، بيروت .

22. ماريو، باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط 8، عالم الكتب، القاهرة.

23. محمد ابراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار المعارف الاسكندرية، 1988م.

24. محمد حماس عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للنشر والتوزيع والاعلام، القاهرة، 2000 .

25. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 1988م.

26. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، دار نوبار للطباعة ، الطبعة الأولى ، 1997م.

27. مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 1 ، 1964 .

28. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:(النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 2ط، بيروت، لبنان، 1982.

29. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، 2004م .

30. نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1 ، 2339.

III. المعاجم:

1. محمد سمير نجيب اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مطبعة أمزيان ، الجزائر ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
2. معجم الأدباء، الياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت ط1 ،ج1993،6 .
3. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، تح عبد السلام محمد هارون، ج 1،1399 هـ-1979م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

IV. المجلات :

1. مجلة الأثر ، الجملة العربية بين حدها المعلوم وتباين الفُهوم، عبد العليم بوفاتح، جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر ،العدد28، 2017.
2. مجلّة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثّاني، جمادى الثّانية 1398هـ، مايو 1978م.

الفهرس

الفهرس

المقدمة أ- د

مدخل: الكلام وما يتألف منه

1. الكلمة **7**
2. اللفظ **7**
3. الكلام **7**
4. الكلم **8**
5. الجملة **8**
6. الجملة والكلام والفائدة **9**
7. حدُّ الجملة **12**

الفصل الاول: الجملة في النحو العربي واللسانيات المعاصرة

تمهيد **20**
المبحث الاول: الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين **21**
1. مفهوم الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين **21**
1.1. الجملة عند النحاة القدماء **21**
أ. الاتجاه الأول: القائلون بالترادف **23**
ب. الاتجاه الثاني: القائلون بعدم الترادف **24**
2.1. الجملة عند المحدثين **26**
أ. عند العرب **26**
ب. عند الغرب **33**
المبحث الثاني: تقسيم الجملة العربية **34**
1. تقسيم الجملة عند نُحاة العربية **34**
2. تقسيم الجملة العربية عند القدماء و المحدثين **38**
1.2. تقسيم الجملة العربية عند القدماء **38**
أ. الرؤيةُ التّركيبيةُ قديماً **38**
2.2. تقسيم الجملة العربية عند المحدثين **42**
1.2.2. الرؤيةُ التّركيبيةُ الحديثة **42**
المبحث الثالث: جدلية تحديد نوع الجملة **51**
1. اسمية الجملة أو فعليتها **51**
2. جدلية الخبرية و الإنشائية **53**

الفصل الثاني: الجملة بين الجرجاني و تشومسكي

	تمهيد:	**57**
	المبحث الأول: عبد القاهر الجرجاني	**58**
I.	التعريف بالإمام عبد القاهر الجرجاني	**58**
II.	نظم الجملة عند الجرجاني	**64**
III.	عناصر الكلام عند الجرجاني	**68**
IV.	التشكيل الفرعي للجملة عند الجرجاني	**73**
	المبحث الثاني: نعوم تشومسكي	**89**
I.	التعريف بتشومسكي	**89**
II.	الجملة عند تشومسكي	**93**
III.	بنية الجملة عند تشومسكي	**96**
	المبحث الثالث: الموازنة بين الجرجاني وتشومسكي	**103**
	خاتمة	**106**
	قائمة المصادر والمراجع	
	الفهرس	
	الملخص	

الملخص

الملخص

لقد أمعن نحاتنا العرب القدامى النظر في الجملة، فدرسوها وعرّفوا بها، ووقفوا على مختلف أحوالها إفرادا وتركيبا، والمتتبّع لمثل هذه الجهود في الجملة يمكن أن يقف على قضايا لغوية لها امتداداتها في الدرس اللساني الحديث، لذا رأينا أن يكون البحث في مصطلح الجملة بين النحو العربي واللسانيات الغربية الحديثة، على أنْ تكون إشكالية البحث في مدى مشروعية الدراسة المقارنة بين تراثين مختلفين في الأسس والمنهج، ومدى إمكانية أن يكون مصطلح الجملة هو القاسم المشترك في هذه الدراسة المقارنة، ولا تكاد العناصر المطروقة في البحث تتجاوز هذه الإشكالية، إذ تناولنا مصطلح الجملة في الدرس اللساني القديم والحديث عند العرب والغرب، ليتسنّى لنا فيما بعد الحديث عن مصطلح الجملة بشيء من المقارنة بين الموروث العربي الذي يمثله عبد القاهر الجرجاني والدرس اللساني الغربي الذي يمثله نعوم تشومسكي.

Abstract:

This study aims at knowing what the ancient Arabic linguists have addressed in what concerns the sentence. Thus, our purpose is to reach the Arabic linguistic theories which are similar to the contemporary Western studies, especially in the field of grammar, syntax and linguistic analysis. Indeed, Arabs have always been interested in the concept of a sentence with all its conditions and changes, where the sentence was the basis of language. This is the same as we find at the beginning of modern linguistic studies with the emergence of the descriptive approach.

As far as the elements of this research are concerned, three basic elements are addressed, namely the term sentence in the history of Arabic grammar, the term sentence in contemporary Western studies. However, the last element is related to the sentence position in the descriptive approacha.